

تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى

فَلَمَّا آتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَهُ وَ
شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا

إعداد

د. سعد بن فلاح بن عبدالعزيز العريفي

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود



تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَيْتَهُمَا صَنْلِحًا
جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَيْتَهُمَا
فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
دراسة كفدية

إعداد

د. سعد بن فلاح بن عبد العزيز العريفي
الأستاذ المساعد بقسم الثقافة الإسلامية
كلية التربية - جامعة الملك سعود



مُقَدَّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين،
أما بعد:

فإن الله تعالى لما أهبط آدم عليه السلام وزوجته حواء إلى الأرض أهبطهما على التوحيد والإخلاص لله تعالى دون سواه، ونشأ على ذلك ذريتهما، واستمر الأمر على ذلك عشرة قرون، كما قال ابن عباس -رضي الله عنهما- : (كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الإسلام) ^(١).

ثم حدث الشرك بعد ذلك في قوم نوح عليه السلام؛ حيث أظهرروا الغلو في صالحهم وعبادهم، حتى انتهى بهم ذلك إلى عبادتهم من دون الله تعالى، فأرسل الله نوحًا عليه السلام لدعوتهم إلى توحيد الله، فكان أول رسول بعث لمقاومة الشرك بالله، والدعوة إلى عبادة الله تعالى وتوحيده.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره: (٢٣/٦٣٩)، والحاكم: (٤٤٢/٢) وقال: (صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم: (٣٢٨٩) دون قوله: (كلهم على الإسلام).

وقد ذكر الله تعالى أسماء هؤلاء الرجال الصالحين، الذين جعلهم قوم نوح العليه السلام آلهة يعبدونهم ويتقربون إليهم، فقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَا نَذَرْنَاهُ إِلَهَكُمْ وَلَا نَذَرْنَاهُ وَدًا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ [نوح: 23].

ثم حدث الشرك بعد ذلك في قوم هود العليه السلام، ثم قوم صالح العليه السلام، ثم قوم إبراهيم العليه السلام، ثم توالي ذلك في الأمم والأقوام بعد ذلك، فكلما حدث الانحراف عن التوحيد الذي جاء بهنبي من الأنبياء عليهم السلام أرسل الله إليهم من يدعوهم إلى التوحيد، وعبادة الله تعالى، وترك عبادة غير الله، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِّي أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنَبْنَا الظُّلْفُوتَ ﴾ [النحل: 36].

فالشرك بالله تعالى هو أعظم الذنوب، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَقَدِ أَفْتَرَ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 48]، ولذا كان الأنبياء عليهم السلام هم أبعد الناس عن الشرك وعبادة غير الله تعالى، وذلك أن الله اصطفاهم للتبلیغ عنه والدعوة إلى توحيده والبراءة من الشرك وأهله، كما قال تعالى عن إبراهيم العليه السلام: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنِّي بَرَأُ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف: 26]، ولما كان ذلك هو المقرر في نصوص الكتاب والسنة، وكان قد وردت بعض



الأحاديث والآثار التي ظاهرها يدل على نسبة شيء من الشرك إلى آدم العليّة وزوجته حواء، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لِئِنْ إِنَّا إِنَّا تَنَا صَلِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ ١٨٦ ﴿فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَهُمَا فَتَعَذَّلَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ١٨٩ [الأعراف: ١٨٩ - ١٩٠].

وقد تناقلت كثير من كتب التفسير وغيرها تلك الأحاديث والآثار في نسبة ذلك إلى آدم العليّة وزوجته حواء، دون تحيص لها بمعرفة صحيحها من ضعيفها، وهل ما ورد من الآثار مما أخذ عنبني إسرائيل أم لا؟ لذا أحببت أن أجمع تلك الأحاديث والآثار وأقوم بدراستها وتمييز صحيحها من ضعيفها، وأقوال العلماء في المراد بها وتوجيهها، وقد جعلت ذلك بعنوان: (تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَهُمَا فَتَعَذَّلَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ دراسة عقدية).

مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث في ورود عدد من الأحاديث والآثار في تفسير الآية الكريمة بآدم العليّة وزوجته حواء، والتي تدل في ظاهرها على نسبة الشرك إليهما، مما جعل الكثير من العلماء

يستشكل الآية بناء على تفسيرها بذلك، كما قال الألوسي: (وَهَذِهِ
الآيَةُ عَنِّي مِنَ الْمُشَكَّلَاتِ؛ وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهَا كَلَامٌ طَوِيلٌ وَنَزِاعٌ
عَرِيضٌ)^(١)، وَقَالَ رَشِيدٌ رَضَا - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الإِشْكَالَ فِي الآيَةِ -
(وَأَمَّا الإِشْكَالُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ، فَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ
وَالْتَّابِعِينَ، وَفِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ أَيْضًا مِنْ أَنَّ الْآيَةَ فِي آدَمَ وَحَوَّاءَ)^(٢)،
وَقَالَ أَبُو شَهْبَةَ: (وَهَذِهِ الْآيَةُ تَعْتَبَرُ مِنَ أَشْكَلِ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛
لَأَنَّ ظَاهِرَهَا يَدْلِلُ عَلَى نَسْبَةِ الشَّرْكِ لِآدَمَ وَحَوَّاءَ، وَذَلِكَ عَلَى مَا
ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمِيعُ الْمُفَسِّرِينَ مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ بِالنَّفْسِ الْوَاحِدَةِ: نَفْسُ آدَمَ
الْعَلَيِّلَةِ)^(٣)، فَاحْتَاجَ الْأَمْرُ إِلَى تَجْلِيَّهُ ذَلِكَ كُلُّهُ، وَكَشْفُ الإِشْكَالِ الَّذِي
أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ، بِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ الْوَارِدَةِ فِي
تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَتَحْيِصِ صَحِيحَهَا مِنْ ضَعِيفَهَا، وَمِنْاقِشَةِ
أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ - مِنْ مُتَقْدِمِي الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ - فِي تَوْجِيهِهِمْ لِتَلْكِ
الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ.

حدود البحث:

يتناول البحث الأحاديث المرفوعة والأثار الواردة عن

-
- (١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى لـ محمد الألوسي: (١٣٩/٩).
 - (٢) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) لـ محمد رشيد رضا: (٤٣٩/٩).
 - (٣) الإسرائيليات والمواضيعات في كتب التفسير لأبي شهبة: (ص ٢٠٩).



نفسيه فوله نعالو ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَعَنِّيَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

الصحابه والتابعين في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَعَنِّيَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ١٦٠، وذلك من خلال كتب التفسير المعتمدة في نقل الآثار، وأقوال العلماء في تفسير الآية الكريمهه.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- 1- الحاجة إلى تحيص الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة.
- 2- تنوع الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في تفسير الآية الكريمة.
- 3- تنزيه آدم عليه السلام وحواء عن الوقع في الشرك بالله تعالى.
- 4- تعدد أقوال المفسرين في المراد بالأية الكريمة، مما يستدعي جمع الأقوال وبيان القول الراجح في المراد بالأية.

إجراءات البحث:

- 1- جمع الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة من مظانها في كتب التفسير المعتمدة وغيرها.
- 2- تصنيف الآثار الواردة حسب قائلها سواء الصحابة أو التابعين.
- 3- دراسة كل واحد من هذه الأحاديث والآثار دراسة

حديثية، وذلك كما يلي:

أ- تحرير الحديث أو الأثر من الكتب المسندة سواء كتب التفسير أو الحديث.

ب- إذا لم أجده في الكتب المسندة فإني أكتفي بعزو السيوطي له في الدر المنشور؛ حيث عزى بعض الآثار إلى تفسير عبد بن حميد وابن مردوية وغيرهما مما هو الآن في عداد المفقود.

ج- الكلام على رجال الإسناد، واعتمدت في الكلام على الرجال على ما ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب، وقد أخرج عن ذلك عند الحاجة.

د- الحكم على إسناد الأثر بالصحة أو الضعف حسب ما يتضح لي من خلال دراسة رجال الإسناد.

4- العناية بسياق الآية الكريمة وتناوله بالدراسة التحليلية من مختلف جوانبه كالقراءات وتنوع الضمائر ونحو ذلك.

5- ذكر مذاهب العلماء من المفسرين وغيرهم في المراد بالآية الكريمة وتوجيه ما ورد من الأحاديث والآثار.

6- بيان القول الراجح في تفسير الآية الكريمة، حسب ما يتضح لي من خلال دراسة الأحاديث والآثار ، ودلالة السياق ، وأقوال المفسرين.



خطة البحث:

ت تكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة،
وذلك كما يلي:

المقدمة : وفيها مشكلة البحث وحدوده وأسباب اختياره.

التمهيد: عصمة الأنبياء عليهم السلام.

الفصل الأول: الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة،
و فيه ثلث مباحث:

المبحث الأول : الأحاديث الواردة في تفسير الآية الكريمة، وفيه
مطلبان :

المطلب الأول: حديث سمرة رضي الله عنه.

المطلب الثاني: حديث ابن زيد رضي الله عنه.

المبحث الثاني: الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنه.

و فيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: الآثر الوارد عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: الآثار الوارد عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: الآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهم.

المبحث الثالث: الآثار الواردة عن التابعين :

و فيه مطلبان:

المطلب الأول: الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بأد

وحواء.

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن التابعين في تفسيرها بما سوى ذلك.

الفصل الثاني: سياق الآية الكريمة، وأقوال العلماء في تفسيرها ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سياق الآية الكريمة، وأثر ذلك على الخلاف في تفسيرها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القراءات الواردة في الآية وأثرها في تفسيرها.

المطلب الثاني: القول بالوصل والفصل في الآية وأثره في تفسيرها.

المطلب الثالث: تنوع الضمائر في الآية وأثره في تفسيرها.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة، أربعة مطالب:

المطلب الأول: القائلون بأن المراد بها آدم وحواء.

المطلب الثاني: القائلون بأن المراد بها مشركو قريش.

المطلب الثالث: القائلون بأن المراد بها الجنس.

المطلب الرابع: القول الراجح في هذه المسألة .

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس.



مَهِيَّدٌ

عصمة الأنبياء عليهم السلام

الأنبياء والرسل عليهم السلام شرفهم الله تعالى وأكرمههم بالنبوة واصطفاهم وميزهم على سائر البشر، وحفظهم من كل ما يقدح في نبوتهم من النعائص والذنوب، لتحقق الحكمة من الأمر بالاقداء والتأسي بهم، كما في قوله تعالى - بعد ذكر جملة من الأنبياء عليهم السلام - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيهِدَنَاهُمْ أَفَتَدِهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنَّهُو إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وعصمة الأنبياء عليهم السلام: هي حفظ الله تعالى لأنبيائه عليهم السلام - من الوقع في كل ما يقدح في نبوتهم وتبلیغهم من النعائص وارتكاب الذنوب والمعاصي^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ففي الجملة كل ما يقدح في نبوتهم وتبلیغهم عن الله فهم متفقون على تنزيههم عنه)^(٢).

(١) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان: (٢/١٦٤).

(٢) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم:

.(472/1)

وقال الحافظ ابن حجر: (عصمة الأنبياء - على نبينا وعليهم الصلاة والسلام -: حفظهم من النكبات، وتحصي صفهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة)^(١).

وقال الخفاجي في تعريفه للعصمة هي: (لطف من الله تعالى يحمل النبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء)^(٢).

فالأنبياء - عليهم السلام - معصومون من الخطأ في تبليغ الرسالة، ومن الواقع في النكبات، ومن كل ما يقع في نبوتهم ودعوتهم.

وفي تفصيل مسائل العصمة عند العلماء نزاع وأقوال متعددة، إلا أن المتأمل في ذلك يجد أن العلماء قد أجمعوا على بعض المسائل واختلفوا في البعض الآخر، وبيان ذلك كما يلي:

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٥٠٢/١١).

(٢) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض (٤/٣٩).



١- عصمتهم في تبليغ الرسالة:

ما اتفقت الأمة عليه عصمة الأنبياء - عليهم السلام - في تحمل الرسالة وفي تبليغها؛ حيث نقل إجماع العلماء على ذلك كثير من العلماء كالقاضي عياض وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما. قال القاضي عياض: (وأجعنت الأمة في ما كان طريقه البلاع أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به، لا قصدا ولا عمدا ولا سهوا ولا غلطا) ^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة، ولهذا وجب الإيمان بكل ما أتوه... والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين) ^(٢).

وما يدل على عصمة الأنبياء - عليهم السلام - في تحمل الرسالة وتبليغها، ما ورد في القرآن الكريم من وجوب الإيمان بكل ما أنزل عليهم كما في قوله تعالى: ﴿قُولُوا إِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا فُرْقَةٌ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ^{١٣٦} فَإِنْ كُنْتُمْ إِنْ أَمْنُوا

(١) الشفا في أخبار المصطفى، للقاضي عياض: (2/ 123).

(٢) مجموع الفتاوى: (10/ 289).

يُمثِّل مَا أَمْنَتُم بِهِ، فَقَدْ أَهْتَدَوْا وَإِنْ تُلَوُّا فَإِنَّهُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكُفِّيَهُمُ اللَّهُ^{عَزَّوَجَلَّ}
وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ [البقرة: 136-137].

وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنْزَلَنَا رَسُولٌ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَمَنَ
بِاللَّهِ وَمَلَكِكَتِهِ وَكُلُّهُمْ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا
وَأَطَعْنَا ﴿٢٨٥﴾ غُفرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٦﴾ [البقرة: 285-286].

وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها المقصود من النبوة والرسالة؛ فإن النبي هو المنبي عن الله، والرسول هو الذي أرسله الله تعالى، فكلاهما خبر عن الله تعالى، والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة؛ فلا يستقر في ذلك خطأ ولا زلل باتفاق المسلمين^(١).

2- عصمتهم من الكفر والشرك بالله تعالى:

وأجمع العلماء كذلك على أن الأنبياء - عليهم السلام -

معصومون من الوقوع في الكفر والشرك، وقد نقل الإجماع على عصمة الأنبياء - عليهم السلام - من الكفر والشرك جملة من العلماء، كالجرجاني وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما.

قال الإيجي : (وَأَمَّا الْكُفُرُ فَأَجْمَعَتِ الْأَمَّةُ عَلَى عصمتهم منه غير أن الأزارقة من الخوارج جوزوا عليهم الذنب وكل ذنب عندهم

(١) انظر مجموع الفتاوى: (١٠/٢٩٠).



كفر) ^(١).

قال الجرجاني: (وَأَمَّا الْكُفُرُ فَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى عَصْمَتِهِمْ مِنْهُ بَلِ النُّبُوَّةِ وَبَعْدِهَا، وَلَا خِلَافٌ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فِي ذَلِكِ) ^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فِي الْجُمْلَةِ كُلِّ مَا يُقْدِحُ فِي نُبُوَّتِهِمْ وَتَبْلِيغِهِمْ عَنِ اللَّهِ فَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى تَنْزِيهِمْ عَنْهُ) ^(٣).

وقال الأمدي: (فِمَا كَانَ مِنْهَا كُفَّارًا - أَيِّ الذُّنُوبِ - فَلَا نَعْرِفُ خَلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الشَّرَائِعِ فِي عَصْمَتِهِمْ عَنْهُ) ^(٤).

فعصمة الأنبياء - عليهم السلام - من الكفر والشرك بعد النبوة ظاهرة في كون بعثتهم ونبوتهم إنما هي في الدعوة إلى توحيد الله وعبادته، والنهي عن ضد ذلك من الشرك بالله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِّي أَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا جَنِينِي أَطْغَوْتُ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الظَّنَّ لَهُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَيْنَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].
ولاشك أن العصمة من الشرك شاملة للشرك بنوعيه الأكبر

(١) المواقف للإيجي: (ص 358-359).

(٢) شرح المواقف (ص 134).

(٣) منهاج السنة: (٤٧٢/١).

(٤) الإحکام في أصول الأحكام: (٢٢٥/١).

والأصغر؛ إذ الشرك يطلق على كلا النوعين، كما هو ظاهر في كثير من نصوص الكتاب والسنّة.

وأما قبل النبوة فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: عصمتهم من ذلك قبلبعثة صيانة لما اصطفاهم له من مقام النبوة، وقد ذهب إلى ذلك جملة من العلماء من المتكلمين وغيرهم، حتى ادعى البعض الإجماع على ذلك كما تقدم في كلام الجرجاني.

القول الثاني: جواز ذلك عليهم قبل نبوتهم، لكون القرآن الكريم قد أخبر عن بعضهم كلوط وشعيب عليهما السلام -أنهما كانا على دين قومهما قبلبعثة، فقال تعالى عن لوط في دخوله في دين إبراهيم -عليهما السلام - ﴿فَعَانَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّيِّ إِنَّهُ هُوَ أَعَزِّ أَحَدٍ﴾ [العنكبوت: 26]، وقال تعالى عن شعيب عليهما السلام أنه قال لقومه لما دعوه إلى الرجوع إلى ملتهم: ﴿قَدْ أَفْتَرَنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنَّ عُذْنَافِ مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَحَثَنَا اللَّهُ مِنْهَا﴾ [الأعراف: 89].

وقد ذهب إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وبسط الكلام على ذلك في أكثر من موضع، وما قاله -رحمه الله-: (التحقيق : أن الله -سبحانه - إنما يصطفى لرسالته من كان خيار قومه حتى في النسب، كما في حديث هرقل، ومن نشأ بين قوم مشركين جهال، لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم، إذا كان معروفاً بالصدق



والأمانة، وفعل ما يعرفون وجوبه، وترك ما يعرفون قبحه... وليس في هذا ما يُنَفِّر عن القبول منهم؛ ولهذا لم يذكره أحد من المشركين قادحًا^(١).

وقد استدل - رحمه الله - على ذلك بما تقدم من الآيات في حوار شعيب العليل لقومه، وعلق على ذلك بقوله: (ظاهره دليل على أن شعيبا والذين آمنوا معه كانوا على ملة قومهم؛ لقولهم : ﴿أَنَّ لَتَعُودُنَّ بِمِلَّتِنَا﴾ ، ولقول شعيب : ﴿أَنَّ نَعُودَ فِيهَا﴾ ﴿أَوْلَوْ كَاتِرِهِنَّ﴾ ، ولقوله : ﴿فَدِ أَفْتَرَنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عَدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ فدل على أنهم كانوا فيها، ولقوله: ﴿بَعْدَ إِذْ بَخَنَنَا اللَّهُ مِنْهَا﴾.

فدل على أن الله أنجاهم منها بعد التلويث بها؛ ولقوله : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ ، ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً على قومه؛ لأنه صرخ فيه بقوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَنْشَعِيْبَ﴾؛ ولأنه هو المحاور له بقوله: ﴿أَوْلَوْ كَاتِرِهِنَّ﴾ ٨٨ إلى آخرها، وهذا يجب أن يدخل فيه المتكلم، ومثل هذا في سورة إبراهيم : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ بِمِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهَلِّكَنَّ الظَّلَمِيْنَ﴾ الآية [إبراهيم: ١٣...]^(٢).

(١) مجموع الفتاوى: (١٥/٣٠).

(٢) المرجع السابق: (١٥/٢٩).

وهذا الذي ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية هو الذي تدل عليه الآيات - كما تقدم - لاسيما ما ورد في قصة شعيب الكتاب مع قومه، لكن هذا ليس في جميع الأنبياء - عليهم السلام -؛ إذ إن من الأنبياء من عصمه الله قبل بعثته من عبادة الأواثان، كما كان ذلك لنبينا صلوات الله عليه، وإلى ذلك أشار شيخ الإسلام بقوله: (وما ذكر أنه صلوات الله عليه بغضت إليه الأواثان، لا يجب أن يكون لكلنبي؛ فإنه سيد ولد آدم، والرسول الذي ينشأ بين أهل الكفر الذين لا نبوة لهم يكون أكمل من غيره، من جهة تأييد الله له بالعلم والهدى، وبالنصر والقهر، كما كان نوح وإبراهيم).

ولهذا يضيف الله الأمر إليهما في مثل قوله : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ الآية [الحديد : 26] ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَنِي إِبْرَاهِيمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ الآية [آل عمران: 33] ، وذلك أن نوحًا أول رسول بعث إلى المشركين ⁽¹⁾.

3- عصمتهم من الوقوع في الذنوب:

اختلف العلماء في عصمة الأنبياء - عليهم السلام - من الوعو في الذنوب، فمنهم من منعها مطلقاً، ومنهم من منع الصغائر دون الكبائر، ومنهم من منع الإقرار عليها دون فعلها، قال شيخ

(1) مجموع الفتاوى: (31 / 15).



الإسلام ابن تيمية: (وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبلیغ الرسالة فللناس فيه نزاع هل هو ثابت بالعقل أو بالسمع؟ ومتنازعون في العصمة من الكبائر والصغرائر أو من بعضها أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبلیغ فقط؟ وهل تحب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا؟⁽¹⁾).

ويمكن إجمال أهم أقوال العلماء في هذه المسألة في القولين التاليين:

القول الأول: عصمتهم من الذنوب مطلقاً
كباقيها
وصغارتها؛ لأن منصب النبوة يجعل عن مواقعتها ومخالفة الله تعالى
عمداً، ولأننا أمرنا بالتأسي بهم، وذلك لا يجوز مع وقوع العصبية
في أفعالهم؛ لأن الأمر بالاقتداء بهم يلزم منه أن تكون أفعالهم كلها
طاعة، وتأولوا الآيات والأحاديث الواردة بإثبات شيء من ذلك.

وهذا القول هو المشهور عن طوائف من أهل البدع من
الشيعة وكثير من المعتزلة وبعض الأشعرية وغيرهم⁽²⁾.

قال النووي: (واختلفوا في الصغار فجوزها الأكثرون، ومنعها

(1) مجموع الفتاوى: (10/292).

(2) انظر المرجع السابق: (4/248).

المحققون، وقطعوا بالعصمة منها، وتأولوا الظواهر الواردة فيها).⁽¹⁾

القول الثاني: جواز وقوع الصغائر من الأنبياء - عليهم السلام -؛ بدليل ما ورد في القرآن والأخبار من نسبة بعض الذنوب إليهم، لكنهم لا يصررون عليها، فيتوبون منها ويرجعون عنها؛ فيكونون معصومين من الإصرار عليها، ويكون الافتداء بهم في التوبة منها.

وهذا القول قول جمهور العلماء، من الصحابة والتابعين، وعليه أكثر العلماء من المحدثين والفقهاء وأهل الكلام وغيرهم.

قال القاضي عياض: (أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، ومستند الجمود في ذلك الإجماع الذي ذكرناه، وهو مذهب القاضي أبي بكر ، ومنعها غيره بدليل العقل مع الإجماع، وهو قول الكافية، واختاره الأستاذ أبو اسحاق، وكذلك لا خلاف أئمّهم معصومون من كتمان الرّسالة والتّقصير في التّبليغ).⁽²⁾

وقال ابن الحاجب: (الإجماع على عصمتهم بعد الرّسالة من تعمّد الكذب في الأحكام، والإجماع على عصمتهم من الكبائر

(1) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنبوبي: (7/407).

(2) الشفا للقاضي عياض: (2/144).



نَفْسِيْرْ فَوْلَهْ نَعَالُو **﴿فَلَمَّا مَاتَهُمَا صَلِّحَا جَعْلَا لَهُ شُرَكَةً فِيمَا مَاتَهُمَا فَعَنَّا لَهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾**

وصغار الخسّة^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغار هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الأمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم يُنقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعיהם إلا ما يوافق هذا القول)^(٢).

وهذا القول هو الراجح في هذه المسألة، والأدلة عليه كثيرة معلومة لمن تتبع نصوص القرآن والسنة، ولاشك أن القول بذلك مقبول عند العلماء بأمررين:

١- القول بمبادرةهم إلى التوبة والإذابة من ذلك الذنب.
إن الله تعالى لم يذكر في القرآن الكريم شيئاً من الذنوب عننبي من الأنبياء إلا مقبولنا بالتوبة والاستغفار كقوله تعالى عن آدم وزوجته - عليهما السلام - : **﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾** [الأعراف: ٢٣]، وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: **﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشَرَّكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَعْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي﴾**

(١) مختصر المتهى مع شرح العضد (ص ١٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (٤/٣١٩).

أَكُنْ مِنَ الْخَسِيرِينَ ﴿٤٧﴾ [هود: 47]، وقوله تعالى عن الخليل ﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطَايَتِي يَوْمَ الْتِينِ﴾ ﴿٨٢﴾ [الشعراء: 82]، وقوله تعالى عن موسى ﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَأَعْفُرَ لِي﴾ [القصص: 16].

2- القول بعدم إقرارهم على فعل الذنب مهما كان صغيرا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والقول الذي عليه جمهور الناس - وهو المافق لآثار المنقوله من السلف - إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً، والرد على من يقول : إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول، وحجج النفا لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء)^(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين: (بعض العلماء - رحمة الله تعالى - قالوا: إنَّ كُلَّ شَيْءٍ وَصَفَ النَّبِيَّ نَفْسَهُ بِهِ مِنَ الذُّنُوبِ فَالْمَرَادُ ذُنُوبُ أَمَّتِهِ لَا ذُنُوبُهُ لَا يَذْنُبُ، وَكُلُّ خَطِيئَةٍ أَضَافَهَا لِنَفْسِهِ فَالْمَرَادُ خَطَايَا أَمَّتِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلُ فِيهِ ضَعْفٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: 19]، فِإِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ أَيُّ قَدْحٌ فِي أَنَّ الرَّسُولَ يَقُولُ مِنْهُ

(١) مجموع الفتاوى: (10/293).



نَفْسِيْرْ فَوْلَهْ نَعَالُو **﴿فَلَمَّا مَا أَتَهُمَا صَلِّحَا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا مَا أَتَهُمَا فَعَنَّا لَهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾**

الذنوب الصغيرة؛ ولكنَّه لا يقرُّ عليها، ثمَّ هو مغفور له، وما أكثر ما يكون الإنسان بعد المعصية خيراً منه قبلها في كثير من الأحيان، يخطئ الإنسان ويقع في معصية ثمَّ يجد من قلبه انكساراً بين يدي الله بِحَكْمَةٍ وَإِنَابَةٍ إِلَى اللَّهِ⁽¹⁾.

(1) الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين: (51/3).

الفصل الأول:

الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة

وفيه ثلات مباحث

**المبحث الأول: الأحاديث الواردة في تفسير
الآية الكريمة.**

المبحث الثاني: الآثار الواردة عن الصادقة.

المبحث الثالث: الآثار الواردة عن التابعين.



المبحث الأول:

الأحاديث الواردة في تفسير الآية الكريمة

وفيه مطلبان

المطلب الأول: حديث سمرة رضي الله عنه.

المطلب الثاني: حديث عبد الرحمن بن زيد.

المطلب الأول: حدیث سمرة

1- قال الإمام أحمد في مسنده: (305/33) حدثنا عبد الصمد، حدثنا عمر بن إبراهيم، حدثنا قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: (ما ولدت حواء طاف بها إبليس - وكان لا يعيش لها ولد - فقال: سمييه عبد الحارث؛ فإنه يعيش، فسمته عبد الحارث فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره) ^(١).

(١) تخریج الحديث:

آخر جره ابن جرير و ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والترمذى والحاكم وصححه ووافقه الذهبي، والطبراني في الكبير وابن عدي في الكامل. فرواه ابن جرير في تفسيره (13/309)، عن محمد بن بشار - بُنْدَار، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، به. ورواه الترمذى في سنته (5/267) عن محمد بن المثنى، عن عبد الصمد، به، وقال: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم، عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد، ولم يرفعه). ورواه الحاكم في مستدركه: (2/545) من حديث عبد الصمد مرفوعاً، ثم قال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

ورواه ابن عدي في الكامل: (5/1700) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث به مرفوعاً [ً].

ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره: (5/1631) عن أبي زرعة الرازي، حدثنا هلال

=



ابن فياض، حدثنا عمر بن إبراهيم، به مرفوعاً.

ورواه الطبراني في الكبير: (215/7) من طريق شاذ بن فياض عن عمر بن إبراهيم ، به مرفوعاً.

ورواه ابن مردويه - فيما نقله عنه ابن كثير في تفسيره: (482/6) - من حديث المعتمر، عن أبيه، به مرفوعاً.

رجال الإسناد:

- عبد الصمد: هو ابن عبد الوارث بن سعيد، العنبري مولاهم التنوري، أبو سهل البصري، صدوق ثبت في شعبة، من التاسعة، التقريب 1 (356) رقم (4080).

- عمر بن إبراهيم: هو العبدى البصري، صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازى: لا يحتاج به، من السابعة، التقريب: (1/420) رقم: (4863)، وانظر: تهذيب التهذيب: (3/214).

- قتادة: هو ابن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة، التقريب: (1/453) رقم: (5518).

- الحسن: هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصارى مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة، وفي سباعه من سمرة خلاف مشهور، مات سنة عشر ومائة، التقريب 1 (160) رقم: (122).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف.

وقد أعله ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" بتحقيق د. سهيل زكار (5/43)، بتفرد عمر بن إبراهيم وقال: (حديثه عن قتادة مضطرب، وهو مع

ضعفه يكتب حدثه).

وأعله الحافظ ابن كثير من وجوه ثلاثة فقال - بعد سياقه لأسانيد هذا الحديث - :

(والغرض أن هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرazi: لا يحتاج به.

الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه، ليس مرفوعاً، كما قال ابن جرير: حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، عن أبيه. حدثنا ابن علية عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء بن الشخير، عن سمرة بن جنديب، قال: سمي آدم ابنه "عبد الحارث".

الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً، لما عدل عنه.

قال ابن جرير: (حدثنا ابن وكيع، حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءٌ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بأدم) تفسير ابن كثير (481/6).

وسيأتي الكلام عن الآثار الواردة عن الحسن في تفسيره لآية الكريمة ومدى صحة ذلك عنه، في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

وقد يزيد على ما ذكره ابن كثير بعلة رابعة في هذا الحديث، وهي: أن الحسن رواه عن سمرة رض وفي سماعه منه خلاف مشهور، ثم إنه - مع جلالته - مدلس، ولم يصرح بسماعه من سمرة في هذا الحديث.

قال الذهبي في ترجمة الحسن: (كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في الحديث: عن فلان، ضعف احتجاجه). ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: (281/2).

=



نَفْسِيْرْ فَوْلَهْ نَعَالُو **﴿فَلَمَّا مَاتَهُمَا صَلِّحَا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا مَاتَهُمَا فَعَنْدَلَهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾**

وقد أشار الألباني إلى هذه العلة، فقال - بعد تضعيقه للحديث -: (الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور ، ثم هو مدلس ولم يصرح بسماعه من سمرة) ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (1/ 516) رقم (342).

المطلب الثاني: حديث ابن زيد.

2- قال الطبرى فى تفسيره: (318 / 13) : حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: (خدعهما مرتين، خدعهما فى الجنة، وخدعهما فى الأرض)⁽¹⁾.

(1) تحرير الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم فى تفسيره : (5 / 1635) من طريق أصبع قال : سمعت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يقول: ... قال رسول الله ﷺ: (خَدَعَهُمَا مَرَّتَيْنِ) ، قال زيد: (خدعهما فى الجنة، وخدعهما فى الأرض). وأورده السيوطي فى الدر المنشور: (6 / 701)، وعزاه إلى ابن جرير الطبرى، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

- يونس: هو ابن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى، المصرى، ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة أربع وستين، وله ست وتسعون سنة، التقريب: (1 / 613) رقم: (7907).

- ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشى مولاهم، أبو محمد المصرى، الفقيه، ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين، وله اثنان وسبعين سنة، التقريب: (1 / 328) رقم: (3694).

- ابن زيد: هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، العدوى مولاهم، ضعيف، من الثامنة، مات سنة اثنين وثمانين، التقريب: (1 / 340) رقم: (3865).

=



نَفْسِيْرْ فَوْلَهْ نَعَالُو **﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا آتَاهُمَا فَعَنْدَلَهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾**

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ وذلك لعلتين:

- 1 - ضعف عبد الرحمن بن زيد الرواية للحديث.
- 2 - الانقطاع بين عبد الرحمن بن زيد والنبي ﷺ.

المبحث الثاني: الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم في تفسير الآية الكريمة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الآثر الوارد عن سمرة بن جندب

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن أبي بن كعب

المطلب الثالث: الآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهما.



المطلب الأول: الأثر الوارد عن سمرة بن جندب

1- قال ابن جرير في تفسيره (310/13): حدثني محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا معتمر، عن أبيه، قال: حدثنا أبو العلاء، عن سمرة بن جندب : أنه حدث أن آدم العقلاء سمي ابنه: "عبد الحارث" ^(١).

(١) تخریج الأثر:

أورده السیوطی في الدر المنشور: (6/700)، وعزاه إلى ابن جریر الطبری، وعبد ابن حمید، وابن مردویه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصنعاني البصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين، التقریب (1/491) رقم: (6060).

- المعتمر: هو ابن سليمان التیمی، أبو محمد البصري، يلقب الطفیل، ثقة، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين، التقریب: (1/536) رقم: (6785).

- أبوه: هو سليمان بن طرخان التیمی، أبو المعتمر البصري، نزل في تیم فنسب إليهم، ثقة عابد من الرابعة، مات سنة ثلاثة وأربعين، التقریب: (1/252) رقم: (2575).

- أبو العلاء: هو ابن الشخیر، منسوب إلى جده، وهو یزید ابن عبد الله بن الشخیر العامری، تابعی عابد ثقة، التقریب: (1/602) رقم: (7740).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.

المطلب الثاني: الآثار الوارد عن أبي بن كعب رضي الله عنه

2- قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (8653) / (1637) / 5

حدثنا أبي، ثنا أبو الجماهر، أئبنا سعيد بن بشير، عن عقبة، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، قال : (لما حملت حواء أتهاها الشيطان فقال : أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سمييه: عبد الحارث، فلم تفعل، فولدت فهات، ثم حملت، فقال لها مثل ذلك، فلم تفعل، ثم حملت الثالث فجاءها فقال : إن تطعوني يسلم، وإنما يكون بهيمة فهيهما فأطاعاه) ⁽¹⁾.

(1) تحرير الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنشور (6 / 700)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ.

رجال الإسناد:

- أبوه: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين، التقريب: (1 / 467) رقم: (5718).

- أبو الجماهر: هو محمد بن عثمان التنوخي، أبو الجماهر أو أبو عبد الرحمن، الكفرسوي، ثقة من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين، وله أربع وثمانون، التقريب: (1 / 496) رقم: (6135).

=



- سعيد بن بشير: هو الأزدي مولاهم، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة، الشامي أصله من البصرة أو واسط، ضعيف، من الثامنة، مات سنة ثمان أو تسع وستين، التقريب:

(234/1) رقم: (2277).

- عقبة: هو ابن عبد الله الأصم، الرفاعي البصري، ضعيف وربما دلس، ووهم من فرق بين الأصم والرفاعي كابن حبان، من السابعة ، التقريب: (1/395)

رقم: (4642).

- قتادة: تقدم في الحديث رقم (1).

- مجاهد: هو ابن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة -، أبو الحجاج، المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات سنة إحدى أو

اثنتين أو ثلاثة أو أربع ومائة، التقريب: (1/520) رقم: (6481).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، لضعف سعيد بن بشير وعقبة الأصم.

3- وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : (لما حملت حواء وكان لا يعيش لها ولد أتاهها الشيطان فقال: سمياه عبد الحارث يعيش لكما؛ فسمياه: عبد الحارث، فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره^(١) .

(١) تحرير الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنشور: ٧٠٠ / ٦ ، وعزاه إلى عبد بن حميد، وأبي الشيخ. ولم أجده عند غيرهما، ولعله مختصر عن الأثر المتقدم.



المطلب الثالث: الآثار الواردة عن ابن عباس

4- قال ابن جرير الطبرى فى تفسيره: (310 / 13) : حدثنا ابن حميد قال : حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: (كانت حواء تلد لآدم، فتعبدُهم الله، وتسميه: "عبد الله" ، و" عبد الله" ، ونحو ذلك، فيصيّبُهم الموت، فأتاهما إبليسُ وآدم، فقال: إنكم لو تسمياهانه بغير الذي تسمياه لعاش ! ، فولدت له رجلا فسماه: " عبد الحارث " ، ففيه أنزل الله تبارك وتعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ ﴾ ، إلى قوله: ﴿ جَعْلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَاهُمَا ﴾ ، إلى آخر الآية⁽¹⁾ .

(1) تحرير الأثر:

أورده السيوطي في الدر المثور: (6 / 702) ، وعزاه إلى ابن جرير الطبرى.

ولم أقف عليه عند غيره.

رجال الإسناد:

- ابن حميد: هو محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين، التقرير: (1 / 475) رقم: (5834) .

- سلمة: هو ابن الفضل، الأبرش بالمعجمة، مولى الأنصار، قاضي الري، صدوق كثير الخطأ، من التاسعة، مات بعد التسعين، التقرير: (1 / 248) رقم: (2505) .

=

=

- ابن إسحاق: هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطبي مولاهم، المدنى نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها، التقريب: (1/467) رقم: (5725).
- داود بن الحصين: هو الأموي مولاهم، أبو سليمان المدنى، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين، التقريب: (1/198) رقم: (1779).
- عكرمة: هو أبو عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا ثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، التقريب: (1/397) رقم: (4673).
- الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لثلاث علل:
* ضعف محمد بن حميد الرازي.
* رواية داود بن الحصين عن عكرمة وهو غير موثق في الرواية عنه.
* رواية ابن إسحاق له بالعنعنة، وقد عرف بالتدليس.



5- قال ابن جرير في تفسيره: (311/13) حدثني محمد ابن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله في آدم: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ﴾ ، إلى قوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾، فشكّت: أحبلت أم لا، ﴿فَلَمَّا أَنْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لِئِنْ أَتَيْنَا صَلِحًا﴾ الآية، فأتاهم الشيطان فقال: هل تدريان ما يولد لكما؟ أم هل تدريان ما يكون؟ أبئمة يكون أم لا؟ وزين لهم الباطل، إنه غويٌّ مبين، وقد كانت قبل ذلك ولدت ولدين فماتا، فقال لها الشيطان: إنكما إن لم تسمياه بي، لم يخرج سوياً، ومات كما مات الأولان! فسميا ولدهما: "عبد الحارث"؛ فذلك قوله: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَتْهُمَا﴾، الآية⁽¹⁾.

(1) تحرير الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن سعد به مختصراً، وفيه تصحيف حيث تصحّفت (حدثني أبي) إلى (حدثني إلّي).

وأورده السيوطي مختصراً وعزاه إلى ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما.

رجال الإسناد:

- محمد بن سعد: هو ابن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد ابن جنادة العوفي ، قال الخطيب: هو لين في الحديث، مات سنة 276هـ، تاريخ بغداد (3/268) رقم: (866)، ولسان الميزان: (7/150).

– أبوه: هو سعد بن محمد بن الحسن العوفي: ضعيف جدًا، سئل عنه الإمام أحمد، فقال: (ذاك جهمي)، ثم لم يره موضعًا للرواية، تاريخ بغداد: (10/183) رقم: 4696، ولسان الميزان: (4/33).

– عمّه: أبي: عم سعد، وهو الحسين بن الحسن بن عطية العوفي، كان على قضاء بغداد، قال ابن معين: (كان ضعيفاً في القضاء، ضعيفاً في الحديث)، مات سنة 201هـ، الجرح والتعديل: (3/48)، ولسان الميزان: (3:155).

– أبوه: هو الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي ، ضعيف ، من السادسة ، التقريب: (1/162) رقم: (1256).

– جده: هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي، الجدلي بفتح الجيم والمهملة، الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، من الثالثة، التقريب (1/393) رقم: (4616).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، وهو مسلسل بالضعفاء من أسرة واحدة.



6- قال ابن جرير في تفسيره: (311 / 13) حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس رضي الله عنه: (ما ولد له أول ولد، أتاه إبليس فقال: إني سأنصح لك في شأن ولدك هذا، تسميته: "عبد الحارث"!)، فقال آدم: أعوذ بالله من طاعتك!، قال ابن عباس: وكان اسمه في السماء "الحارث" - قال آدم: أعوذ بالله من طاعتك، إني أطعوك في أكل الشجرة، فأخر جتنى من الجنة، فلن أطيعك، فمات ولده، ثم ولد له بعد ذلك ولد آخر، فقال: أطعني وإلا مات كما مات الأول!، فعصاه، فمات، فقال: لا أزال أقتلهم حتى تسميته: "عبد الحارث" ، فلم يزل به حتى سماه: "عبد الحارث" ، فذلك قوله: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا آتَاهُمَا﴾، أشركه في طاعته في غير عبادة، ولم يشرك بالله، ولكن أطاعه⁽¹⁾.

(1) تخریج الأثر:

لم أجده عند غير ابن جرير، ولم يورده السيوطي في الدر المثور.

رجال الإسناد:

- القاسم: هو ابن الحسن بن يزيد، أبو محمد، الهمذاني الصائغ، وكان ثقة ، مات في سنة اثنتين وسبعين وما تئين، تاريخ بغداد: (431 / 14).

- الحسين: هو ابن داود المصيحي، المحتسب، الملقب: سنيد بنون ثم دال مصغراء،

=

ضعف مع إمامته ومعرفته لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين، التقريب (1/257).

- حجاج: هو ابن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد، ترمذى الأصل نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت، لكنه اخترط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين، التقريب: (1/153) رقم: (1135).

- ابن جرير: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جرير، الأموي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين أو بعدها، التقريب: (1/363) رقم: (4193).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لثلاث علل:

* ضعف الحسن بن داود المصيصي.

* اخترط حجاج بن محمد في آخره، ورواية الحسن عنه بعد اخترطه، ولذلك كان يقبل تلقينه له.

* أن ابن جرير لم يسمع من ابن عباس رض ولم يلقه.



7- قال سعيد بن منصور في سنه: (173/5) أخبرنا عتاب ابن بشير، أخبرنا خصيف، عن مجاهد وسعيد بن جبير، عن ابن عباس، في قوله عَجَلَ: ﴿فَلَمَّا أَثْقَلْتَ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لِئِنْ أَتَيْتَنَا صَلِحًا لَنَكُونَ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾، قال: إن حواء لما حملت أتهاها إبليس ١٨٩ فقال: إني أنا الذي أخر جتكما من الجنة، فإن لم تطعوني لا جعلن لابنك قرنين فليشقن بطنك أو لأخر جنه ميتا، فقضى أن خرج ميتا، ثم حملت الثاني فقال لها مثل مقالته، فقالت له حواء: أخبرني ما الذي تريده أن أطعك فيه؟ قال سمييه: عبد الحارث، ففعلت فخرج بإذن الله سويا، فذلك قوله عَجَلَ: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَاهُمَا﴾ ^(١).

(١) تحرير الأثر:

آخر جه ابن أبي حاتم في تفسيره: (5/1634) من طريق شريك، عن خصيف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به مثله، مع اختلاف في بعض ألفاظه.

رجال الإسناد:

- عتاب بن بشير: عتاب بن بشير - بفتح أوله -، الجزري، أبو الحسن أو أبو سهل، مولى بنى أمية، صدوق يخطىء، وروايته عن خصيف منكرة، من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها، التقريب: (1/380) رقم: (4419).

=

- خصيف: هو ابن عبد الرحمن الجزري، أبو عون، صدوق سيء الحفظ، خلط بأخره، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة سبع وثلاثين ومائة، التقريب: (139/1718) رقم: (2).
- مجاهد: تقدم في الأثر رقم (2).
- سعيد بن جبير: هو الأستاذ مولاهم، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحاجاج سنة خمس وتسعين، التقريب: (234/1) رقم: (2278).
- الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لكون عتاب بن بشير رواه عن خصيف، وروايته عنه أنكرها الأئمة.



8- قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (5 / 1633) حدثنا علي بن الحسين الهمسنجاني، ثنا أبو عمر الحوضي، ثنا خالد بن عبد الله، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس - في هذه الآية، يعني: قوله - : ﴿لِمَنْ أَتَيْنَا صَلِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْشَّاكِرِينَ﴾، قال : ما أشرك آدم أن ضربه لمن بعده) ⁽¹⁾.

(1) تحرير الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنشور: (6 / 705) وعزاه إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم. وقد وقع سقط في تفسير ابن أبي حاتم - كما هو ظاهر في نص الأثر المقدم - وصوابه - كما في الدر المنشور - : (عن ابن عباس قال: ما أشرك آدم، إن أولاً شكر، وآخرها مثل ضربه لمن بعده).

رجال الإسناد:

- على بن الحسين الهمسنجاني: لم أجده بهذا الاسم، وفي الجرح والتعديل: على بن الحسن ، فلعل الحسين تصحف عن الحسن، وهو أخو عبد الله بن الحسن ، روى عن يحيى بن عبد الله بن بكر ، وسعيد بن أبي مريم ، وذكر يابن نافع الأرسوني ، وأبي الوليد الطيالسي ، قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه ، وهو ثقة صدوق ، الجرح والتعديل: (6 / 181).

- أبو عمر الحوضي: هو حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة - بفتح المهملة ، وسكون الخاء المعجمة ، وفتح الموحدة - ، الأزدي النمري - بفتح النون والميم - =

أبو عمرو، الحوضي - وهو بها أشهر - ثقة ثبت، من كبار العاشرة، مات سنة

25 هـ، التقريب: (1/172) رقم: (1412).

- خالد بن عبد الله: هو ابن عبد الرحمن بن يزيد، الطحان الواسطي، المزني مولاهم، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة ، التقريب: (1/189) رقم: (1647).

- عطاء: هو ابن السائب، أبو محمد ويقال: أبو السائب، الشقفي الكوفي، صدوق اختلط، ورواية خالد الواسطي عنه بعد اختلاطه، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين، التقريب: (1/391) رقم: (4592)، وتهذيب التهذيب: (3/103).

- سعيد بن جير: تقدم في الأثر رقم (7).
الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لاختلاط عطاء بن السائب، ورواية خالد بن عبد الله الواسطي عنه بعد الاختلاط.



نَفْسِيْرْ فُولَهْ نَعَالُو **﴿فَلَمَّا مَا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا مَا أَتَهُمَا فَعَنِّيَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾**

9- عن ابن عباس في قوله : **﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ﴾** ، قال : (كان شركا في طاعة، ولم يكن شركا في عبادة) ^(١).

(١) تخریج الأثر:

أورده السیوطی في الدر المنشور: (٦/٧٥) عن ابن عباس - رضي الله عنهم - من قوله، وعزاه إلى عبد بن حميد، ولم أقف عليه عن ابن عباس - رضي الله عنهم - عند غيره.

ورواه بهذا اللفظ ابن جریر الطبری في تفسیره: (١٣/٣١٢) بسنده عن قتادة من قوله - كما سیأقی - (ص ٥٢).

المبحث الثالث: الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية الكريمة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الآثار الواردة عن التابعين في
تفسيرها بآدم وحوار.

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن النابعين
في تفسيرها بما سوى ذلك.



المطلب الأول: الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم وحواء.

أولاً: مجاهد:

10- قال ابن جرير في تفسيره: (312 / 13) حدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد : ﴿فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَهُمَا فَعَنَّا لَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ قال: كان لا يعيش لأدم وامرأته ولد، فقال لها الشيطان: إذا ولد لكما ولد فسميه: "عبد الحارث"!، ففعلا وأطاعاه، فذلك قول الله: ﴿فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً﴾ الآية (١).

(١) تحرير الأثر:

لم أقف عليه مسندًا عند غير ابن جرير، وقد أورده الوادي في أسباب النزول (٨٢ / ١)، ولم يذكره السيوطي في الدر المثور.

رجال السنن:

- محمد بن عمرو بن العباس، الباهلي البصري، ذكره ابن حبان في الثقات، ونقل الخطيب البغدادي توثيقه عن عبد الرحمن بن يوسف. الثقات لابن حبان: (٩ / ١٠٧)، وتاريخ بغداد: (٤ / ٢١٣).

- أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم، الشيباني، أبو عاصم

النيل، البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثني عشر أو بعدها، التقريب:
(280/1) رقم: (2977).

- عيسى: هو ابن ميمون الجريسي - بضم الجيم وفتح الراء والمعجمة -، ثم المكي،
أبو موسى، يعرف بابن داية - بتحتانية خفيفة -، ثقة، من السابعة، التقريب:
(5334/1) رقم: (776).

- ابن أبي نجيح: هو عبد الله بن يسار، المكي، أبو يسار، الثقفي مولاهم، ثقة رمي
بالقدر وربما دلس، من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين، التقريب: (1/326)
رقم: (3662).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.



ثانياً: سعيد بن جبير:

11- قال ابن جرير في تفسيره: (307 / 13) حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا ابن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن سعيد ابن جبير، قوله: ﴿أَثْقَلَتْ دَعَوَاللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ ، إلى قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾ ١٩٠ ، قال: (ما حملت حواء في أول ولد ولدته حين أثقلت، أتهاها إبليس قبل أن تلد، فقال: يا حواء، ما هذا الذي في بطنك؟ فقالت: ما أدرى، فقال: من أين يخرج؟ من أنفك، أو من عينك، أو من أذنك؟ قالت: لا أدرى، قال: أرأيت إن خرج سليمان أمطيعتي أنت فيما أمرك به؟ قالت: نعم، قال: سميته: "عبد الحارث"!، وقد كان يسمى إبليس: الحارث، فقالت: نعم، ثم قالت بعد ذلك لآدم: أتاني آت في النوم فقال لي كذا وكذا، فقال: إن ذلك الشيطان فاحذر منه، فإنه عدونا الذي أخرجنا من الجنة!، ثم أتهاها إبليس، فأعاد عليها، فقالت: نعم، فلما وضعته أخرجه الله سليمان، فسمته: "عبد الحارث" ، فهو قوله: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَةً﴾

شُرَكَاءِ فِيمَا أَتَتْهُمَا فَتَعْلَمَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٦﴾ .

(١) تحریج الأثر:

أورده السیوطی في الدر المنشور: (٦/٧٠١) بتحویه، وعزاه إلى ابن المندر، وابن أبي حاتم، وأبی الشیخ، ولم أقف عليه عند ابن أبي حاتم بعد البحث.

رجال الإسناد:

- ابن وكيع: سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد، الرؤاسي، الكوفي، كان صدوقاً إلا أنه ابلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه، من العاشرة، التقریب: (١/٢٥٤) رقم: (٢٤٥٦).

- ابن فضیل: هو محمد بن فضیل بن غزوان - بفتح المعجمة وسکون الزای - الصبی مولاهم، أبو عبد الرحمن، الكوفي، صدوق عارف رمی بالتشیع، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعین، التقریب: (١/٥٠٢) رقم: (٦٢٢٧).

- سالم بن أبي حفصة: هو العجلي، أبو يونس، الكوفي، صدوق في الحديث، إلا أنه شیعی غالی، من الرابعة، مات في حدود الأربعين، التقریب: (١/٢٢٦) رقم: (٢١٧١).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، وذلك لضعف سفيان بن وكيع.



ثالثاً: عكرمة:

12- قال ابن جرير: (311/13) حدثنا ابن حميد، قال :
حدثنا [سلمة] عن هارون، قال: أخبرنا الزبير بن الخرّيت، عن
عكرمة، قال: (ما أشرك آدم ولا حواء، وكان لا يعيش لها ولد،
فأتاهم الشيطان، فقال : إن سرّكما أن يعيش لكم ولد فسمياه:
"عبد الحارت"!؛ فهو قوله: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَهُمَا﴾⁽¹⁾.

(1) تحرير الأثر:

لم أقف عليه عند غير ابن جرير، ولم يذكره السيوطي في الدر المنشور، وما بين المعkovين سقط بالأصل، وأشار المحقق إلى وجود بياض في المخطوط في موضعه، وقد استدركه من طبعة مصطفى الحلبي، ط 1373هـ.

رجال الإسناد:

- ابن حميد: تقدم في الأثر رقم (4).
 - سلمة: هو ابن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري، صدوق كثير الخطأ، من التاسعة، التقريب (1/248) رقم (2505).
 - هارون: هو ابن موسى، الأزدي العنكبي مولاهم، الأعور، النحوي، البصري، ثقة مقرئ، إلا أنه رمي بالقدر، من السابعة، التقريب: (569) رقم: (7246).
 - الزبير بن الخرّيت: - بكسر المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تختانية ساكنة ثم فوقيانية -، البصري، ثقة، من الخامسة، التقريب: (1/214) رقم: (1993).
- =

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ لضعف ابن حميد، وشيخه سلمة.



رابعاً: قتادة:

13 - قال ابن جرير في تفسيره: (312 / 13) حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة : ﴿فَلَمَّا تَغَشَّنَا حَمَلَتْ حَمَلًا حَفِيفًا﴾ قال: كان آدم العليّة لا يولد له ولد إلا مات، فجاءه الشيطان، فقال : إن سرّك أن يعيش ولدك هذا، فسمّه: "عبد الحارت"!، ففعل، قال: فأشرك في الاسم، ولم يشرك في العبادة⁽¹⁾.

(1) تحرير الأثر:

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره: (1 / 245)، ولم يورده السيوطي في الدر المنشور.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصناعي تقدم في الأثر رقم (1).
- محمد بن ثور: هو الصناعي، أبو عبد الله، العابد، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسعين تقريرياً، التقرير: (1 / 471) رقم: (5775).
- معمر: هو ابن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة، البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حديثه بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين، التقرير: (1 / 541) رقم: (6809).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.

14 - قال ابن جرير في تفسيره: (312 / 13) حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿فَلَمَّاءَاتَهُمَا صَلَحَا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءاتَهُمَا﴾، ذكر لنا أنه كان لا يعيش لها ولد، فأتاها الشيطان، فقال لها: سمياه: "عبد الحارت"!، وكان من وحي الشيطان وأمره، وكان شركاً في طاعةٍ، ولم يكن شركاً في عبادةٍ⁽¹⁾.

(1) تحرير الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم: (5 / 1634) من طريق محمد بن يحيى، عن العباس بن الوليد، قال: حدثنا يزيدُ بْنُ زُرْيْعٍ به مثله، مختصرًا. وأورده السيوطي في الدر المثور: (6 / 706)، وعراه إلى عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

- بشر: هو ابن معاذ، العقدي، أبو سهل، البصري، الضرير، صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين، التقريب: (1 / 124) رقم: (702).

- يزيد: هو ابن زريع، البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة اثنين وثمانين، التقريب: (1 / 601) رقم: (7713).

- سعيد: هو ابن أبي عروبة مهران، اليشكري مولاهم، أبو النصر، البصري، ثقة حافظ، إلا أنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من

=



نَفْسِيْرْ فَوْلَهْ نَعَالُو **﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا آتَاهُمَا فَعَنِّيَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾**

السادسة، مات سنة ست وخمسين، ورواية يزيد بن زريع عنه قبل الاختلاط فلا
تؤثر، التقريب: (1/239)، رقم: (2365)، والكتاكيت النيرات (ص 195).
الحكم على الأثر: إسناده حسن.

خامساً: السدي:

15 - قال ابن جرير في تفسيره: (313 / 13) حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السدي، قال: (فولدت غلاماً - يعني: حواء -، فأتاهما إبليس فقال: سموه: عبدي، وإلا قتلتة!، قال له آدم اللهم: قد أطعتك وأخرجتني من الجنة!، فأبى أن يطعه، فسماه عبد الرحمن، فسلط الله عليه إبليس فقتله، فحملت بأخر؛ فلما ولدته قال لها: سمييه عبدي وإلا قتلتة!، قال له آدم: قد أطعتك فأخرجتني من الجنة!، فأبى، فسماه "صالحاً"؛ فقتله، فلما أن كان الثالث قال لها: فإذاً غلبتمني فسموه: عبد الحارث، وكان اسم إبليس؛ وإنما سمي إبليس حين أبلس فعنوا، فذلك حين يقول الله تبارك وتعالى: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَهُمَا﴾، يعني: في التسمية^(١).

(١) تحرير الأثر:

لم أقف عليه بهذا السياق عند غير ابن جرير، وأخرجه ابن أبي حاتم مختصراً كما سيأتي في الأثر الذي بعده.

رجال الإسناد:

- موسى بن هارون: لم أعثر له على ترجمة، إلا أن الطبرى في بعض أسانيده سماه الهمداني.

=



16- قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (5/1634) حدثنا أبو زرعة، ثنا عمرو بن حماد، ثنا أسباط، عن السدي يقول الله: ﴿جَعَلَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، (يعني: في الأسماء)⁽¹⁾.

- عَمْرُو: هو ابن حَمَّاد بن طلحة، القناد، أبو محمد، الكوفي، صدوق رمي بالرفض، من العاشرة، مات سنة اثنين وعشرين، التقريب: (420) رقم: (5014).

- أَسْبَاطُ: هو ابن نصر الهمداني، صدوق كثير الخطأ يغرب، التقريب: (1/98) رقم: (321).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لجهالة حال موسى بن هارون، وأسباط بن نصر كثير الخطأ، قد استغرب الأئمة كثيراً من رواياته، وضعفه آخرون.

(1) تخریج الأثر:

هو مختصر الأثر الذي قبله، وفيه متابعة أبي زرعة الدمشقي لموسى بن هارون.
رجال الإسناد:

- أَبُو زُرْعَةَ: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان، النصري - بالتون -، الدمشقي، ثقة حافظ مصنف، من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وثمانين، التقريب: (1/347) رقم: (3965).

- عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ: تقدم في الأثر رقم 19.

- أَسْبَاطُ: تقدم في الأثر رقم 15.

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لضعف أسباط بن نصر.

17- روی عبدالرزاق الصنعاني (1/245) عن ابن عینة قال: سمعت صدقة يحدث عن السدي : (قال هذا من المفصول المفصل، قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ شَرَكَاءَ فِيمَا أَتَتْهُمَا﴾ في شأن آدم وحواء، ثم قال: ﴿فَتَعَذَّلَ اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾ عما يشرك المشركون، فلم يعنهم) (١).

(١) تخریج الأثر:

أخرجه ابن جریر الطبری (13/317)، وابن أبي حاتم (5/1635)، كلاهما من طریق عبدالرزاق الصنعاني به، مع اختلاف في قوله: (هذا من المفصول المفصل)؛ فرواه ابن جریر بلفظ: (هذا من الموصول والمفصول)، ورواه ابن أبي حاتم بلفظ: (هذا من الموصول المفصول).

وأوره السیوطی في الدر المثور (6/507)، وعزاه إلى عبدالرزاق وابن جریر وابن أبي حاتم وابن المنذر وأبي الشیخ عن السدي، بلفظ: (هذا من الموصول والمفصول).

رجال الإسناد :

1- ابن عینة : هو سفیان بن عینة بن أبي عمران میمون، الھلالي، أبو محمد، الکوفی ثم المکی، ثقة حافظ، فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربیا دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دینار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة، التقریب (1/245) رقم (2451).

=



سادساً: أبو مالك غزوان :

18 - قال ابن أبي حاتم (5/1635): حدثنا علي بن الحسين، ثنا محمد بن أبي حماد، ثنا مهران، عن سفيان، عن السدي، عن أبي مالك، قال : (هذه مفصولة؛ أطاعاه في الولد، فتعالى الله عما يشركون، وقال: هذه لقوم محمد، أو مالك يقوله) ⁽¹⁾.

2 - صدقة: ذكره ابن جرير فقال: (صدقة أبو المذيل)، وترجم له البخاري في الكبير ولم يزد على أن قال: (صدقة أبو المذيل، عن السدي، روى عنه ابن عيينة)، ولم يذكر فيه جرحًا، وكذا فعل ابن حبان في الثقات.

التاريخ الكبير: (4/294) الثقات لابن حبان: (6/467).

الحكم على الأثر: فيه صدقة.

(1) تحرير الأثر:

أورده السيوطي في الدر المنشور (6/705)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم، إلا أنه قال : (أخرج ابن أبي حاتم عن أبي مالك)، ولم أقف عليه بهذا الإسناد الذي ذكره السيوطي.

رجال الإسناد :

1 - علي بن الحسين المسننجاني: تقدم في الأثر رقم (8).

2 - محمد بن أبي حماد: لم أقف على من ترجم له.

سابعاً: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

19- قال ابن أبي حاتم (8664): أخبرنا أبو يزيد القراطيسي - فيما كتب إلى - ثنا أصيغ، قال : سمعت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يقول : (ولد لآدم ولد فسماء: عبد الله، فأتاهم إبليس فقال: ما سميتهما ابنيكما هذا أنت يا آدم وأنت يا حواء؟ قال: وكان ولد هما قبل ولد ذلك فسمياه عبد الله، فقال إبليس أتظن أن الله تارك

=

3- مهران: - بكسر أوله - بن أبي عمر العطار، أبو عبد الله الرازي، صدوق له أوهام، سيء الحفظ، قال يحيى بن معين: (كان عنده غلط كثير في حديث سفيان)، من التاسعة، التقريب (1/549)، الجرح والتعديل (8/301).

4- سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد، إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين، وله أربع وستون، التقريب (1/244).

5- السدي: هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، السدي بضم المهملة وتشديد الدال، أبو محمد الكوفي، صدوق لهم، ورمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين، التقريب (1/108).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

- 1- جهالة حال محمد بن أبي حماد .
- 2- سوء حفظ مهران وكثرة غلطه، لاسيما في روایته عن سفيان، وهذا الأثر منها.



تفسير قوله تعالى ﴿فَلَمَّا مَا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَهُ شُرَكَةً فِيمَا مَا أَتَهُمَا فَعَنِّيَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

عبده عندكما؟ ووالله ليذهبن به كما ذهب بالأخر، ولكن أدلكما على اسم يبقى لكما ما بقيتكم فسمّياه عبد الشمس فسمّياه، فذلك قوله تعالى : ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَحْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (١٦١)، الشمس لا تخلق شيئاً؟ إنها هي مخلوقة^(١).

(١) تحرير الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٦٣٥ / ٥)، وأورده السيوطي في الدر (٧٠١ / ٦)، ولم ينسبه لغيره.

رجال الإسناد:

١ أبو يزيد القراطسي: يوسف بن يزيد بن كامل القراطسي، أبو يزيد، مولىبني أمية، ثقة من الحادية عشرة، مات سنة سبع وثمانين، ويقال إنه عاش مائة سنة، التقريب (٦١٢ / ١) رقم (٧٨٩٣).

٢ أصبغ: بن الفرج بن سعيد، الأموي مولاهم، الفقيه، المصري، أبو عبد الله، ثقة، مات مسترا أيام المحنة، سنة خمس وعشرين، من العاشرة، التقريب (١١٣ / ١) رقم (٥٣٦).

درجة الأثر: إسناده صحيح .

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بما سوى آدم وحواء

20- قال ابن جرير في تفسيره : (314/13) حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا سهل بن يوسف ، عن عمرو ، عن الحسن : **﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَتُهُمَا﴾** ، قال: كان هذا في بعض أهل الملل ، ولم يكن بآدم⁽¹⁾.

(1) تخریج الأثر:

أورده السیوطی في الدر المنشور: (4/388)، وعزاه إلى ابن جریر، وأبی الشیخ.

رجال الإسناد:

- ابن وكيع: هو سفیان، تقدم في الأثر رقم (11).

- سهل بن يوسف: هو: الأنماطي البصري، ثقة رمي بالقدر، من كبار التاسعة، مات سنة تسعين، التقریب: (1/258) رقم: (2669).

- عمرو: هو: ابن دینار، المکی، أبو محمد، الأثرم، الجمحی مولاهم، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين، التقریب: (1/421) رقم: (5024).

الحكم على الأثر:

إسناده ضعیف، لضعف ابن وكيع.



21- قال ابن جرير في تفسيره: (315/13) حدثنا محمد ابن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر قال: قال الحسن: عني بهذا ذرية آدم، ومن أشرك منهم بعده، يعني بقوله : ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَاهُمَا﴾^(١).

22- قال ابن جرير: (315/13) حدثنا بشر، قال : حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قال: كان الحسن يقول : (هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولاً دأ، فهو دوا ونصروا)^(٢).

(١) تحرير الأثر:

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (1/245) وأورده السيوطي في الدر المنثور: (6/706)، وعزاه إلى ابن جرير.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصناعي تقدم في الأثر رقم (١).

- محمد بن ثور: هو: الصناعي، تقدم في الأثر رقم (١٣).

- معمر: هو: ابن راشد الأزدي، تقدم في الأثر رقم (١٣).

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، وذلك لانقطاع بين معمر والحسن.

(٢) تحرير الأثر:

أخرجه ابن أبي حاتم (5/1634) من طريق العباس بن الوليد، حدثنا يزيد بن زريع، به مثله.

وأورده السيوطني في الدر المنشور: (607/6)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

- بشر: هو: ابن معاذ، العقدي، أبو سهل، البصري، الضرير، صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين، التقريب: (1/124) رقم: (702).

- يزيد: هو: ابن زريع، تقدم في الأثر رقم (14).

- سعيد: هو: ابن أبي عروبة، تقدم في الأثر رقم (14).
الحكم على الأثر: إسناده حسن.



الفصل الثاني:

سياق الآية الكريمة، وأقوال العلماء في تفسيرها

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: سياق الآية الكريمة، وأثر ذلك
على الخلاف في تفسيرها.**

**المبحث الثاني: أقوال العلماء في تفسير الآية
الكريمة.**

المبحث الأول:

سياق الآية الكريمة، وأثر ذلك على الخلاف في تفسيرها

و فيه ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول: القراءات الواردة في الآية وأثرها
في تفسيرها.**

**المطلب الثاني: القول بالوصل والفصل في الآية
وأثره في تفسيرها.**

**المطلب الثالث : تنوع الضمائر في الآية وأثره
في تفسيرها.**



مُهَيْدٌ

لا خلاف بين المفسرين في أن تفسير القرآن بالقرآن هو أحسن طرق التفسير، ومعرفة سياق الآيات القرآنية هو أهم القرائن في تفسيرها ومعرفة معانيها والمراد بها؛ إذ أن ذلك هو ظاهر الآية ومراد المتكلم بها الذي هو الله سبحانه وتعالى.

قال الزركشي - في ذكر الأمور التي تعين على فهم المعنى عند الإشكال - (الرابع: دلالة السياق؛ فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتحصيص العام، وتقيد المطلق، وتنوع الدلالة وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط) ^(١).

إذا كان في الآية معنى مشكل وورد في سياقها ما يدل على بيان ذلك فإن الأخذ بذلك أولى من الأخذ بغيره من المعاني المنفصلة عن الآية، فالمصير إلى المعنى المتصل بالآية أولى من المعاني المنفصلة.

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (200/2).

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدد تفسيرها والكلام عليها، هي بلا شك موضع إشكال عند كثير من المفسرين - كما تقدم -، وسياقها والمراد بها موضع نزاع بين المفسرين، فقد تعددت أقوال المفسرين في تفسيرها وتنازعوا في دلالة سياقها؛ حيث استدل بدلالة السياق أصحاب الأقوال جمِيعاً، فكل منهم زعم أن السياق يدل على قوله الذي ذهب إليه، رغم تباهي تلك الأقوال، فتجد من يصف السياق بأنه ظاهر، أو أنه قطعي في مراد، كقول ابن العربي - بعد ترجيحه لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء -: (وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص...)^(١)، والشيخ سليمان بن عبد الله - في معرض كلامه على الآية الكريمة -: (وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره... تبين قطعاً أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام، فإن فيه غير موضع يدل على ذلك...)^(٢).

وهذا بلا شك يؤكد أهمية بحث دلالة سياق هذه الآية من جميع وجهاتها، وهل الاستدلال بذلك السياق يترجح به أحد تلك

(١) أحكام القرآن: (355 / 2).

(٢) تيسير العزيز الحميد: (1096 / 2).



نفسير قوله تعالى ﴿فَلَمَّا مَا أَتَهُمَا صَلِحَا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا مَا أَتَهُمَا فَعَنِّيَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

الأقوال على غيره، أم أن ذلك غير ظاهر فيحتاج الترجيح إلى أمر منفصل خارج عن سياق الآية الكريمة، وسوف أعرض في المطلب التالي القراءات الواردة في الآية وأقوال العلماء في سياق الآية الكريمة من جهة الوصل والفصل وتنوع الضمائر ونحو ذلك مما له علاقة بسياق الآية الكريمة ، ثم أوضح أثر ذلك على الخلاف تفسيرها .

المطلب الأول القراءات الواردة في الآية وأثرها في تفسيرها

اعتنى المفسرون عنابة فائقة باختلاف القراءات عند تفسير القرآن الكريم ، فنجدهم يوردون القراءات الواردة في كل آية من آيات القرآن الكريم ؟ ويستشهدون بها في تفسير الآية الكريمة ، ويرون ذلك داخل في تفسير القرآن بالقرآن أن الذي هو أهم أوجه تفسير القرآن الكريم ، وذلك أن اختلاف القراءة في الآية الواحدة يعين على تفسيرها وفهم معناها ، وقد يقيدها إذا كانت مطلقة على تفصيل للعلماء في ما يعتبر في ذلك من أنواع القراءات ، ونحو ذلك من المباحث التي ليس هذا موطن ذكرها.

قال الزركشي - في معرض كلامه على اختلاف القراءات - : (قال أبو عبيد في كتاب فضائل القرآن : إن القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبين معانيها ، وذلك كقراءة عائشة وحفصة : {حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر} ، وكقراءة ابن مسعود : {والسارق والسارقة فاقطعوا أيما نهادا} ... وما شاكلها ، قد صارت مفسرة للقرآن وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك ، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة ، فهو الآن أكثر من



نفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَاهُمَا فَعَنْهُمَا فَعَنَّا لَيْسُوا كُوْنَ﴾

التفسير وأقوى ، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل (...).⁽¹⁾

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدق الكلام عنها قد اختلف القراء في قراءتها ، وذلك في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ﴾ ، على وجهين في القراءة:

أحدهما: قراءة ابن كثير ، وابن عامر ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وحفظ عن عاصم: ﴿شُرَكَاءَ﴾ بضم الشين والمدّ، جمع شريك.

الثاني: قراءة نافع ، وأبي بكر عن عاصم: «شِرْكًا» مكسورة الشين على المصدر ، لا على الجمع.⁽²⁾

قال ابن الجزري: (واختلفوا في: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ﴾؛ فقرأ المديان وأبو بكر بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين من غير مد

(1) البرهان في علوم القرآن: (1/337).

(2) انظر: تفسير الطبرى: (13/316).

ولا همز، وقرأ الباقيون بضم الشين وفتح الراء والمد وهمزة مفتوحة
من غير تنوين⁽¹⁾.

وقد اختلف المفسرون في قبول القراءة الثانية ، وهي قراءة
شركاً على قولين:

القول الأول: إنكار هذه القراءة لعدم صحتها، وإليه ذهب
ابن جرير والأخفش وغيرهما، قالوا : لأنها لو صحت لوجب أن
يكون الكلام: فلما آتاهمَا صالحًا جعلا لغيره فيه شرگاً ، والآية
جاءت بقوله: ﴿جَعَلَ لَهُ﴾.

قال ابن جرير - في معرض ترجيحه لقراءة : ﴿شُرگَة﴾ -
(وهذه القراءة أولى القراءتين بالصواب ؛ لأن القراءة لو صحت
بكسر الشين، لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاهمَا صالحًا جعلا
لغيره فيه شرگاً... فلو كانت قراءة من قرأ: "شِرگَة" صحيحة،
وجب ما قلنا، أن يكون الكلام: جعلا لغيره فيه شرگاً ، وفي نزول

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجوزي: (308/2).



وحي الله بقوله: ﴿جَعَلَ لَهُ﴾ ما يوضّح عن أن الصحيح من القراءة: ﴿شُرَكَاءَ﴾ بضم الشين) ^(١).

وقال الأخفش - في معرض بيان معنى الآية الكريمة - :
(وقال: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَاهُمَا﴾، وقال بعضهم : {شُرَكَاً}؛ لأنّ "الشِّرْكَ" إنما هو: "الشِّرْكَةُ" ، وكان ينبغي في قول من قال هذا أن يقول: "فَجَعَلَ لِغَيْرِهِ شِرْكَاً فِيمَا آتَاهُمَا") ^(٢).

وقد نقل القرطبي عن الأخفش إنكاره لقراءة "شِرْكَا" ، فقال - رحمه الله - : (قرأ أهل المدينة وعاصم : "شِرْكَاً" ، على التوحيد... وأنكر الأخفش سعيد القراءة الأولى - أي: قراءة "شِرْكَا" -) ^(٣).

القول الثاني: صحة هذه القراءة، وإليه ذهب كثير من المفسرين، قالوا: وذلك لكونها قراءة سبعية، ويكون المعنى صحيحاً على حذف المضاف ، أي جعلا له ذا شرك، فيرجع معنى الآية إلى قراءة (شِرْكاءَ).

(١) تفسير الطبرى: (316 / 13).

(٢) معانى القرآن للأخفش: (22 / 2).

(٣) تفسير القرطبي: (7 / 339).

قال القرطبي - رحمه الله في معرض رده على الأخفش - : (قرأ أهل المدينة وعاصم : "شركًا" على التوحيد... ، وأنكر الأخفش سعيد القراءة الأولى - أي: قراءة: "شركًا" - وهو يصححه على حذف المضاف، أي: جعلا له ذا شرك، مثل : ﴿ وَسَلِ الْقَرِيَةَ ﴾، فيرجع المعنى إلى أنهم جعلوا له شركاء) ^(١).

وقد قرر ذلك ابن عطية ونقله عن الزجاج فقال: (لفظة الشرك تقتضي نصيبيين، فالمعنى: وجعل الله فيه ذا شرك؛ لأن إبليس أو أصنام المشركين هي المجعلة، والأصل أن الكل لله تعالى، وبهذا حل الزجاج اعتراض من قال : ينبغي أن يكون الكلام : «جعل لغيره شركًا»...) ^(٢).

وقال ابن الجوزي: (قال أبو علي - أي: الفارسي - : من قرأ «شركًا» حذف المضاف، كأنه أراد: جعلا له ذا شرك، وذوي شريك؛ فيكون المعنى: جعلا لغيره شركًا، لأنه إذا كان التقدير:

(١) تفسير القرطبي: (٧/٣٣٩).

(٢) المحرر الوجيز: (٢/٤٨٧).



نَفْسِيْرُهُ فَوْلَهُ نَعَالُو ﴿فَلَمَّا مَاتَهُمَا صَلِّحَاهُ شُرَكَاهُ فِيمَا مَاتَهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

جَعْلًا لِهِ ذُوِّي شُرَكٍ ، فَالْمَعْنَى: جَعْلًا لِغَيْرِهِ شُرَكًا ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي
الْمَعْنَى كِفَرَاءَةٌ مِنْ قِرْأَةٍ: «شُرَكَاءٌ»...).^(١)

وَلَعْلَ الْأَقْرَبُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِقَوْلِ قِرَاءَةِ الْمَصْدِرِ ؛ لِكُونِهَا قِرَاءَةً
مَشْهُورَةً؛ قَرَأَ بِهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَغَيْرُهُمْ ، وَأَمَّا مَا عُلِّلَ بِهِ مِنْ رَدِّهَا
كَابِنْ جَرِيرْ وَالْأَخْفَشُ مِنْ أَنْ مَعْنَى الْآيَةِ مُخَالِفٌ لِظَاهِرِ قِرَاءَةِ
الْجَمْعِ ، فَقَدْ أَجَابَ عَلَيْهِ الْقَرْطَبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ ، بِتَقْدِيرِ
مَضَافِ مَحْذُوفِ أَيِّيْ: جَعْلًا لِهِ ذَا شُرَكٍ ، فَيُسْتَقِيمُ السِّيَاقُ ، وَقَدْ قَرَرَ
الْعُلَمَاءُ: أَنَّ اِتْحَادَ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ أَوْلَى مِنْ اِخْتِلَافِهِ^(٢) ، فَالْقِرَاءَةُ
الْأَوْلَى فِي الْآيَةِ تَتَفَقَّقُ مَعَ الثَّانِيَةِ ، وَيَتَحَدَّدُ الْمَعْنَى وَلَا يَكُونُ لَا خَتْلَافُ
الْقِرَاءَةِ أَثْرٌ فِي الْخَلَافِ فِي تَفْسِيرِهَا.

(١) زَادُ الْمَسِيرِ: (٣٠٢/٣).

(٢) أَنْظُرْ: قِرَاعِدُ التَّرْجِيْحِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِيْنَ: (١/١٠٠).

المطلب الثاني: القول بالوصول والفصل في الآية وأثره في تفسيرها.

يعد مبحث الموصول والمفصول من أهم مباحث علوم القرآن الكريم ، وله علاقة كبيرة بالوقف والاستئناف، وبمعرفته تحل بعض الإشكالات في تفسير الآيات القرآنية ، وقد نبه السيوطي على أهمية معرفة الموصول والمفصول ودور ذلك في حل مشكلات معاني بعض الآيات ومثل على ذلك بهذه الآية التي نحن بصدده الكلام عنها، فقال - في بيان الموصول لفظاً الموصول معناً من مباحث علوم القرآن الكريم - : (النوع التاسع والعشرون : في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى: وهو نوع مهم جدير أن يفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف وهذا جعلته عقبه، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَّحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلى قوله: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءٍ فِيمَا إِنْتُمْ بِهِمَا فَتَعَذَّلُ أَلَّا هُوَ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾ فإن الآية في قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق... لكن آخر الآية مشكل؛ حيث نسب الإشراك إلى آدم وحواء، وآدم نبيٌّ متكلم ؟ !،



والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعاً، وقد جر ذلك بعضهم إلى حمل الآية على غير آدم وحواء...).^(١)

وقد جعل اللكتوي هذا النوع من حسن التخلص والاستطراد في القرآن الكريم، ومثل عليه بالأية الكريمة التي نحن بصددها مع غيرها من الآيات الكريمة ، فقال: (وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن الجليل ، وقد خرج على الاستطراد قوله تعالى : ﴿لَن يَسْتَنِكَفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقْرِبُونَ﴾ ...ومنه تغيير الضمير إلى الجمع بعد الثنوية ولو كانت القصة واحدة؛ كقوله تعالى : ﴿جَعْلًا لَهُ شُرَكَاءٌ فِيمَا أَتَاهُمَا فَتَعَذَّلُ إِلَهٌ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ؛ فإن ما بعد قصة ابني آدم كمخلص إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام ، فيكون من الموصول لفظاً والمقصول معنى).^(٢)

وقد اختلف المفسرون في معنى الآية الكريمة ؟ هل هي من قبيل الموصول في جميع مقاطعها؟ أم وقع فيها الفصل والاستئناف؟ على قولين:

(١) الإتقان: (٩٢/١).

(٢) الكليات: (ص ١٥٢).

القول الأول: أن الآية الكريمة كلها من قبيل الموصول ، ولم يقع الفصل في شيء من مقاطعها، وإلى ذلك ذهب عدد من المفسرين، وقد ظهر أثر ذلك في قولين:

١ - أن الآية الكريمة من أوصافها إلى آخرها في ذرية آدم عليه السلام؛ سواء قيل بأنها في جنس بني آدم اللهم، أو في بعض بني آدم من مشركي العرب وغيرهم، كما سيأتي تفصيل ذلك ^(١).

٢ - أن الآية الكريمة من أوصافها إلى آخرها في آدم وحواء - عليهما السلام -، ودخل معهما إبليس في ضمير الجمع، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعَنَّ اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾؛ لكونه هو المدبر لذلك الشرك الذي وقع منها، وسيأتي بيان ذلك ومن قال به من المفسرين ^(٢).

القول الثاني: أن الآية الكريمة ليست كلها من قبيل الموصول، وإنما وقع الفصل في بعض مقاطعها، وهذا القول هو المشهور عند جمهور المفسرين وغيرهم من العلماء، وقد ظهر أثر ذلك في القول بأن أول الآية في آدم وحواء - عليهما السلام - ، ثم اختلفوا في تعيين الفصل في الآية الكريمة على قولين :

(١) أنظر: (ص ١٠٦).

(٢) أنظر: (ص ٩٣).



- ١ - أن الفصل الواقع في الآية الكريمة هو قوله تعالى: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَاهُمَا﴾ وما بعدها من الآيات الكريمة، وبهذا قال جملة من المفسرين - كما سيأتي -، وقد ظهر أثر ذلك في حمل هذه الجملة وما بعدها على ذرية آدم وحواء - عليهما السلام -، وتنزية الأبوين عن الشرك المذكور في الآية الكريمة.
- ٢ - أن الفصل الواقع في الآية الكريمة هو قوله تعالى: ﴿فَعَنْهُلَّ إِلَّا اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾، وما بعدها من الآيات الكريمة، وقد ظهر أثر ذلك في حمل هذه الجملة وما بعدها على ذرية آدم وحواء من مشركي العرب وغيرهم، وقد ذهب إلى ذلك كثير من المفسرين وغيرهم - كما سيأتي ذكر ذلك في المبحث الثاني في ذكر أقوال المفسرين في الآية الكريمة -^(١).

(١) أنظر: (ص 106).

المطلب الثالث: تنوع الضمائر وأثره في فسیرها

اهتم العلماء في مباحث علوم القرآن الكريم بالضمائر الواردة فيه، وأفردوا لذلك مباحث خاصة أطلقوا الكلام فيها عن تلك الضمائر وأهميتها في سياق الآيات القرآنية، بل أفرد ذلك بعض العلماء بالتصنيف، كما قال الزركشي : (قد صنف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين) ^(١).

وذكر العلماء أن الأصل في وضع هذه الضمائر هو الاختصار في سياق الآيات، وبينوا أن الضمير لابد له من مرجع يعود إليه ؛ سواء كان ذلك المرجع ملفوظا سابقا في الآيات الكريمة، أو متضمنا له ، أو دالا عليه بالالتزام ، أو غير ذلك من أنواع عود الضمير ^(٢).

والضمائر قد تتعدد في الآيات القرآنية وتعاقب في السياق رغم تفرق مرجعها، فلا يلزم من تعاقب الضمائر عودها إلى مرجع واحد كما قرر ذلك الرازي بقوله: (وتفريق الضمائر المتعاقبة على الأشياء المختلفة ليس بقليل في القرآن...، وإذا ثبت هذا ظهر أنه لا

(١) البرهان في علوم القرآن: (24/4).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن: (1/188).



تفسير قوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلَحَّا جَعَلَ لَهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَهُمَا فَعَنِّيَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

يلزم من تعاقب الضمائر عودها إلى شيء واحد بل الأمر فيه موقوف على الدليل^(١).

كما أن الضمير قد يشتبه ويعود على أحد المذكورين في الآية، وقد يتصل الضمير بلفظ ويعود على غيره.

قال السيوطي: (وقد يشتبه الضمير ويعود على أحد المذكورين؛ نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا الْلَّؤُلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾^{٢٢} وإنما يخرج من أحدهما، وقد يحيى الضمير متصلةً بشيء وهو لغيره؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَيْسَنَ مِنْ سُلَكَةٍ مِنْ طِينٍ﴾^{٢٣}، يعني: آدم، ثم قال: ﴿مُّمَّا جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ فهذه لولده؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة، قلت: هذا هو باب الاستخدام^(٢).

والكلام على الضمائر في القرآن الكريم وما يتعلّق بها من قواعد باب واسع، أطال الكلام عليه العلماء في مظانه من مباحث علوم القرآن الكريم^(٣).

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدده الكلام عنها، قد تنوّعت فيها الضمائر ما بين الإفراد والتثنية والجمع، ومن ثم اختلف العلماء

(١) تفسير الفخر الرازي: (١٢٧/١٩).

(٢) الإتقان: (١/١٨٤).

(٣) أنظر: قواعد الترجيح عند المفسرين: (٢/٦١٣).

في عود هذه الضمائر، و كان لذلك أثر بلا شك على الكلام على تفسيرها، وهذا ما يتضح بالكلام على كل ضمير على حدة ، وذلك كما يلي:

١- ضمير المفرد:

اختلف المفسرون في عود الضمير المفرد في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَهُ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الضمير في (له) عائد على الله تعالى، أي: جعلا الله شركاء، وهذا القول هو قول جمهور المفسرين، وقد فسر الشرك على هذا القول على حقيقته، وهو الإشراك مع الله تعالى في طاعته أو عبادته ، وسيأتي بيان ذلك في سياق ذكر أقوال المفسرين في الآية الكريمة^(١).

القول الثاني: أن هذا الضمير عائد إلى إبليس، أي : جعلا لإبليس شركاء، وذلك لأنه هو المدبر لهذا الأمر^(٢).

(١) أنظر: (ص ٩٣).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (٤٣٠ / ١٥)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٤ / ٤٣٦).



القول الثالث: أن هذا الضمير عائد على الولد الصالح، وقد فسر الشرك في الآية على هذا القول بالنصيب من الرزق في الدنيا^(١).

قال أبو حيان - عند كلامه على عود هذا الضمير -:(والضمير في: {له} عائد على الله ، ومن زعم أنه عائد على إبليس فقوله بعيد ؛ لأنه لم يجر له ذكر ، وكذا يبعد قول من جعله عائداً على الولد الصالح، وفسّر الشرك بالنصيب من الرزق في الدنيا ، وكانا قبله يأكلان ويشربان وحدهما ، ثم استأنف فقال: ﴿فَتَعَنَّلَ اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾، يعني: الكفار)^(٢).

ومن الأوجه التي ذكرها الرازى في رد هذا القول قوله:
(الثاني: أنه تعالى قال بعده: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ ١١١) وهذا يدل على أن المقصود من هذه الآية الرد على من جعل الأصنام شركاء لله تعالى، وما جرى لإبليس اللعين في هذه الآية ذكر.

(١) انظر: البحر المحيط: (438 / 4).

(٢) تفسير الفخر الرازى: (15 / 430).

الثالث: لو كان المراد إبليس لقال: أيسركون من لا يخلق شيئاً، ولم يقل: ما لا يخلق شيئاً؛ لأن العاقل إنما يذكر بصيغة "من" لا بصيغة "ما" ^(١).

2- ضمائر الثنوية:

تعددت ضمائر الثنوية في الآية الكريمة؛ حيث بلغت خمسة ضمائر متتالية، وهي قوله تعالى: (دعوا الله)، (ربها)، (آتينا)، (جعلا)، (فيما آتاهما)؛ فهذه هي ضمائر الثنوية الواردة في الآية الكريمة.

وقد اختلف المفسرون في عود هذه الضمائر على قولين:

القول الأول: أن جميع هذه الضمائر تعود على شيء واحد، ثم اختلفوا في ذلك الشيء على قولين:

١- أن هذه الضمائر الخمسة عائدة على آدم وزوجته - عليهما السلام -، وقد أثر ذلك في القول بتفسير الآية الكريمة بآدم وحواء - عليهما السلام - ونسبة الشرك إليهما، بين نافٍ له عنهما كما فعل الرازي، وناسب لها ذلك، وقد ذهب إلى هذا القول الأخير كثير

(١) مفاتيح الغيب: (٤٣٠ / ١٥).



من المفسرين - كما سيتضح ذلك في المبحث الثاني عند ذكر أقوال المفسرين^١.

وقد حمل الرازي قوله تعالى: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَاءَ﴾ على معنى الاستفهام الإنكاري، فقال: (التأویل الثالث: أن نسلم أن هذه الآية وردت في شرح قصة آدم عليه السلام، وعلى هذا التقدير ففي دفع هذا الإشكال وجوه:

الأول: أن المشركين كانوا يقولون إن آدم عليه السلام كان يعبد الأصنام، ويرجع في طلب الخير ودفع الشر إليها، فذكر تعالى قصة آدم وحواء عليهما السلام، وحکى عنهمما أنها قالا: ﴿لِمَنْ أَتَيْتَنَا صَلِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾، أي: ذكرا أنه تعالى لو آتاهما ولداً سوياً صالحًا لاشتغلوا بشكر تلك النعمة، ثم قال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَاءَ﴾؛ فقوله: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَاءَ﴾ ورد بمعنى الاستفهام على سبيل الإنكار والتبديد، والتقرير: فلما آتاهما صالحًا أجعله شركاء فيما آتاهما؟ ثم قال: ﴿فَعَنِّيَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، أي: تعالى الله عن شرك هؤلاء المشركين الذين يقولون بالشرك، وينسبونه إلى آدم عليه السلام، ونظيره أن ينعم رجل على رجل بوجوه كثيرة من الأئمّة، ثم

يقال لذلك المنع: إن ذلك المنع عليه يقصد ذمك وإيصال الشر إليك، فيقول ذلك المنع: فعلت في حق فلان كذا، وأحسنت إليه بكذا وكذا، وأحسنت إليه بكذا وكذا، ثم إنه يقابلني بالشر والإساءة والبغى؟ على التبعيد فكذا ه هنا) ^(١).

٢ - أن هذه الضمائر عائدة إلى جنسبني آدم اللعنة الله علية، وقد أثر ذلك في القول بتفسير الآية الكريمة بجنسبني آدم من غير أن يكون لآدم وحواء - عليهما السلام - ذكر في الآية الكريمة.

قال الشوكاني - في بيان أقوال المفسرين في الآية الكريمة - :

(وذهب جماعة من المفسرين إلى أن معنى : ﴿مِنْ نَفْسٍ وَحْدَةٍ﴾ من هيئة واحدة وشكل واحد ، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ أي: من جنسها ، ﴿فَلَمَّا تَفَشَّتْهَا﴾ ، يعني: جنس الذكر جنس الأنثى ، وعلى هذا لا يكون لآدم وحواء ذكر في الآية، وتكون ضمائر التشنيمة راجعة إلى الجنسين) ^(٢).

القول الثاني: أن هذه الضمائر الخمسة لا تعود على شيء واحد، وإنما تعود إلى شيئين مختلفين، وذلك أن الضمائر الثلاثة

(١) تفسير الفخر الرازي: (١٥/٤٢٩).

(٢) فتح القدير: (٢/٤٠٠).



الأولى، وهي قوله تعالى: (دعوا الله)، (ربها)، (آتينا) عائدة إلى آدم وحواء - عليهما السلام -، بينما تعود بقية الضمائر وهي قوله تعالى: (جعلا)، (فيما آتاهما) إلى ذرية آدم وحواء، وقد أثر ذلك في القول بتفسير صدر الآية بآدم وحواء - عليهما السلام - ثم القول بالاستئناف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَهُ شُرَكَاءَ﴾ لينتقل الكلام على الذرية، كما سيأتي بيان ذلك عند ذكر الأقوال في تفسير الآية الكريمة¹.

وأقرب من ذلك قول من قال بحذف المضاف في قوله: ﴿جَعَلَهُ﴾، وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون التقدير : جعل أولادهما، وقد أشار إلى ذلك الرازي في سياق جوابه على القول بأن القصة من أولها إلى آخرها في آدم وحواء - عليهما السلام - فقال: (الوجه الثاني: في الجواب أن نقول: إن هذه القصة من أولها إلى آخرها في حق آدم وحواء ولا إشكال في شيء من ألفاظها إلا قوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَاهُمَا﴾؛ فنقول: التقدير: فلما آتاهما ولداً صالحًا سوياً جعلا له شركاء ، أي: جعل أولادهما له شركاء، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذا :

(1) انظر: (ص 111-112).

﴿فِيمَا آتَنَهُمَا﴾، أي : فيما آتى أولادهما ، ونظيره قوله: ﴿وَسَئَلَ
الْقَرَيْةَ﴾، أي: وسائل أهل القرية.

فإن قيل: فعلى هذا التأويل ما الفائدة في التشنية في قوله:
﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ﴾.

قلنا: لأن ولده قسمان : ذكر وأنتى ؛ فقوله: ﴿جَعَلَ﴾ المراد
منه: الذكر والأنتى ؛ مرة عبر عنهم بلفظ التشنية لكونهما صنفين
ونوعين، ومرة عبر عنهم بلفظ الجمع، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعْنَلَ اللَّهُ
عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١).

٣ ضمير الجمع:

اختلف المفسرون في عود ضمير الجمع الوارد في قوله تعالى:
﴿فَتَعْنَلَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ على ثلاثة أقوال:

١ - أن ضمير الجمع في الآية عائد إلى المشركين من العرب،
وإن كان أول الآية عند أصحاب هذا القول إنماعني به آدم وحواء
- عليهم السلام -، إلا أنه وقع الفصل والاستئناف في آخر الآية
لينتقل الكلام إلى مشركي العرب .

(١) تفسير الفخر الرازي: (٤٢٩ / ١٥).



٢ أن ضمير الجمع في الآية عائد إلى قصي وزوجته ومن تنازل منها من مشركي قريش؛ إذ إن أول الآية عند أصحاب هذا القول مراد به قصي وزوجته.

٣ أن هذا الضمير الوارد في الآية عائد إلى آدم وحواء - عليهما السلام -؛ إذ إنها المرادان في أول الآية الكريمة، وقد جمع الضمير هنا لدخول إبليس معهما لأنه هو المدبر لهذا الشرك، وسيأتي تفصيل ذلك كله في سياق ذكر الأقوال في تفسير الآية^(١).

(١) انظر : (ص 98-100) و (ص 104-106) و (ص 114-115).

المبحث الثاني: أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: القائلون بأن المراد بها آدم وحواء.

المطلب الثاني: القائلون بأن المراد بها مشركو قريش.

المطلب الثالث: القائلون بأن المراد بها الجنس.

المطلب الرابع: القول الراجح في هذه المسألة.



مُهَيْدٌ

تعددت أقوال العلماء من المفسرين وغيرهم في توجيه الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَتْهُمَا﴾، وبيان تفسيرها الصحيح، مما جعل بعض المفسرين يعدها من مشكلات الآيات القرآنية - كما تقدم -^(١).

فمن العلماء من فسرها بآدم وحواء - عليهما السلام -؛ اعتمادا منه على حديث سمرة رضي الله عنه، وغيره من الآثار التي تقدم ذكرها ودراستها، فنسب الشرك إلى الأبوين، واعتذر عن ذلك بأنه ليس شركا في العبادة، ومنهم من ذهب إلى عدم صحة حديث سمرة رضي الله عنه، واعتمد على ما ورد عن الحسن في تفسير الآية بغير آدم وحواء، ولم يأخذ ببقية الآثار المقدمة؛ إما لعدم صحتها عنده، أو لكونه يرى أنها من الإسرائيليات، وهؤلاء قد اختلفوا في تفسيرها والمراد بها على قولين - كما سيأتي -، وتوقف بعض المفسرين - بعد ذكره للأقوال في المسألة - فلم يرجح شيئا منها.

وما يجب التنبية عليه أن المنقول عن جمهور المفسرين في تفسيرهم للأية السابقة لهذه الآية، التي هي أصل القصة - وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾

(١) انظر: (ص 4-5).

لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴿الآية﴾، قولهم: إنها في آدم وحواء - عليهما السلام -، وقد تناقلت ذلك كثير من كتب التفسير، كما قال القرطبي: (قال جمهور المفسرين: المراد بالنفس الواحدة آدم، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ يعني: حواء)^(١)، وقال الشوكاني: (قال جمهور المفسرين: المراد بالنفس الواحدة آدم)^(٢)، وهذا النقل عن جمهور المفسرين إنما هو في الآية الأولى، التي هي أصل القصة، ولا يدخل في ذلك الآية الثانية التي نحن بصدده الكلام عنها كما فهمه بعضهم^(٣); فإن الخلاف فيها مشهور بين المفسرين، وقد ذهب كثير منهم إلى أن المراد بها غير آدم وحواء - عليهما السلام - كما سيتضح ذلك في المطلب الثاني والثالث من هذا البحث.

(١) الجامع لأحكام القرآن: (٩/٤٠٨).

(٢) فتح القدير: (٢/٣٩٩).

(٣) انظر: (ص ٧٨).



تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَاهُمَا فَعَنْكُلَيْهِ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

المطلب الأول: الفائلون بأن المراد بالآية الكريمة آدم وحواء

وهذا القول نسبة كثير من المفسرين إلى السلف من الصحابة؛ كسمرة، وأبي بن كعب، وابن عباس رضي الله عنهما، والتابعين كمجاهد، وقتادة، وغيرهما من تلاميذ ابن عباس - رضي الله عنهم -؛ اعتمادا على الروايات الواردة عنهم في ذلك ^(١)، يل ذهب بعض العلماء إلى دعوى إجماع المفسرين على ذلك، كما قال الطبرى - رحمه الله - بعد ذكره للخلاف في المسألة: (وأولى القولين بالصواب، قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً﴾، في الاسم لا في العبادة، وأن المعنى بذلك آدم وحواء؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك) ^(٢).

وقد رجح هذا القول كثير من المفسرين كالطبرى - كما هو ظاهر في كلامه السابق -، والشعانبي، والماوردي، والبغوي، وابن عطية، والإمام محمد بن عبد الوهاب، والألوسي، والشيخ سليمان ابن عبد الله، وغيرهم، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

(١) تقدمت دراسة هذه الآثار.

(٢) تفسير الطبرى: (٣١٥ / ١٣).

قال الشعبي (ت: 427 هـ) - بعد ذكره لجملة من الآثار في نسبة الشرك إلى آدم وحواء - (وأختلف العلماء في تأويل الشرك المضاف إلى آدم وحواء؛ فقال المفسرون: كان شركاً في التسمية والصفة لا في العبادة والربوبية، وقال أهل المعاني: إنهم لم يذهبوا إلى أن الحارث ربهم بتسميتهم ولدهما عبد الحارث، لكنهم قصداً إلى أن الحارث سبب نجاة الولد وسلامة أمّه فسمياه، كما يُسمى رب المنزل...).^(١)

وقال الماوردي (ت: 450 هـ) في تفسيره للآلية الكريمة: (وذلك أن إبليس قال لحواء سَمِّيه: عبد الحارث... فهذا معنى قوله: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءٍ فِيمَا أَتَهُمَا﴾، أي: في الاسم، فروي عن النبي ﷺ أنه قال: (خدعهما مرتين؛ خدعهما في الجنة، وخدعهما في الأرض).^(٢)...).

وقال البغوي (ت: 510) - بعد ذكره لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء - عليهما السلام -: (وهذا قول حسن، لولا قول

(١) الكشف والبيان: (315 / 4).

(٢) حديث ضعيف، وقد تقدم تخرّيجه والكلام عليه.

(٣) تفسير الماوردي: (286 / 2).



السلف مثل: عبد الله بن عباس رضي الله عنهم، ومجاحد، وسعيد ابن المسيب، وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء⁽¹⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728) - فيما نقل عنه الصفدي (ت 764) - حيث ذكر أنه سأله عن تفسير هذه الآية الكريمة فأجاب بمضمون هذا القول، وفي ذلك يقول الصفدي: (وسأله - يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية - في سنة ثمانين عشرة أو سبع عشرة وسبعين مائة، وهو بمدرسته بالقصاعين عن قوله... وسألته في ذلك المجلس عن تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَنْسِينَ وَجَدَهُ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ، إلى قوله تعالى: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ، فأجاب بما قاله المفسرون في ذلك، وهو آدم وحواء، وأن حواء لما أُنْقلت بالحمل أتاه إبليس في صورة رجل، وقال: أخاف من هذا الذي في بطنك أن يخرج من دبرك، أو يشق بطنك، وما يدريك لعله يكون بهيمة أو كلباً، فلم تزل في هم حتى أتاهما ثانيةً، وقال: سأله الله تعالى أن يجعله بشرًا سوياً، وإن كان كذلك سمييه: عبد الحارث، وكان اسم إبليس في الملائكة: الحارث، فذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءٍ فِيمَا أَتَهُمَا﴾ ، وهذا مروي

(1) تفسير البغوي: (314 / 3).

عن ابن عباس، فقلت له: هذا فاسدٌ من وجوه...، فقال رحمه الله تعالى: فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بهذا قصيٌّ...⁽¹⁾. ولم أقف بعد البحث على كلام لشيخ الإسلام - رحمه الله - عن هذه الآية الكريمة في شيء من كتبه، سوى ما ذكره عنه الصفدي في كلامه المتقدم، وهو غير صريح في ترجيحه لهذا القول، لاسيما مع اعتراض الصفدي عليه، وسكتوت شيخ الإسلام عن الجواب، وإشارة شيخ الإسلام إلى القول الثاني في المسألة.

- وقد بوب الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله (ت: 1206هـ) على الآية الكريمة في كتاب التوحيد، ثم ساق أثر ابن عباس - رضي الله عنهما - في التسمية بعد الحارث، مما يدل على اختياره لهذا القول، ولذلك قال في مسائل الباب: (الثالثة: أن هذا الشرك في مجرد تسمية لم تقصد حقيقتها)⁽²⁾.

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله (ت: 1233هـ) - في معرض كلامه على الآية الكريمة -: (وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى

(1) الوافي بالوفيات: (14/7-15).

(2) كتاب التوحيد مع شرحه القول المفيد: (3/70).



آخره مع ما فسره به السلف تبين قطعاً أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام، فإن فيه غير موضع يدل على ذلك...).^(١)

وقال الألوسي (ت: 1270 هـ) - في تفسيره لláآية الكريمة -:

(أخرج ابن جرير عن الحبر أن الآية نزلت في تسمية آدم وحواء ولديهما بعد الحرج، ومثل ذلك لا يكاد يقال من قبل الرأي، وهو ظاهر في كون الخبر تفسيراً لláآية، وارتكاب خلاف الظاهر في تفسيرها مما لا مخلص عنه كما لا يخفى)^(٢)، ثم نقل ترجيح ذلك عن الطبيبي فقال: (قال العلامة الطبيبي: إن هذا القول أحسن الأقوال، بل لا قول غيره، ولا معول إلا عليه؛ لأنه مقتبس من مشكاة النبوة، وحضررة الرسالة ﷺ).^(٣)

وقد أشكل على هذا القول جمع الضمير في آخر الآية، وهو قوله: ﴿فَعَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾، فأثار ذلك الإشكال الإمام الطبرى، وأجاب عنه بجعل ذلك منفصلاً عن أول الآية، وحمل ذلك على بعض مشركي العرب، فقال: (إإن قال قائل: فما أنت قائل إذ كان الأمر على ما وصفت في تأویل هذه الآية، وأن المعنى

(١) تيسير العزيز الحميد: (2/ 1096).

(٢) روح المعاني: (9/ 142).

(٣) المرجع السابق: (9/ 142-143).

بها آدم وحواء في قوله: ﴿فَتَعْلَمَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؟ أهو استنكاف من الله أن يكون له في الأسماء شريك، أو في العبادة؟ فإن قلت: "في الأسماء" دلّ على فساده قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَحْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُحَلِّقُونَ﴾؟، فإن قلت: "في العبادة"، قيل لك: أفكان آدم أشرك في عباد الله غيره؟

قيل له: إن القول في تأويل قوله: ﴿فَتَعْلَمَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ليس بالذي ظنت، وإنما القول فيه: فتعالى الله عما يشرك به مشركون العرب من عبادة الأوثان، فأما الخبر عن آدم وحواء، فقد انقضى عند قوله: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَتُهُمَا﴾، ثم استؤنف قوله: ﴿فَتَعْلَمَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾...﴾⁽¹⁾.

وقد رد ذلك ابن عطية (ت: 546هـ)، وجعل آخر الآية متصلة بأوها، وذهب إلى أن ضمير الجمع في قوله: ﴿فَتَعْلَمَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ شمل آدم وحواء ويدخل معهما إبليس؛ لكونه مدبرا لذلك معهما، فقال: (وقال الطبرى والسدى في قوله تعالى: ﴿فَتَعْلَمَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أنه كلام منفصل ليس من الأول، وأن آدم وحواء تم في قوله ﴿فَلَمَّا آتَتَهُمَا﴾، وأن هذا كلام يراد به مشركون العرب... وهذا تحكم لا يساعد له اللفظ، ويتجه أن يقال: تعالى الله

(1) تفسير الطبرى: (315 / 13).



عن ذلك اليسير المتوهם من الشرك في عبودية الاسم، ويبقى الكلام في جهة أبوينا آدم وحواء عليهما السلام، وجاء الضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ ضمير جمع؛ لأن إبليس مدبر معهما تسمية الولد عبد الحارث^(١).

وقد احتاج أصحاب هذا القول بما يلي:

١- أن تفسيرها بآدم وحواء هو ظاهر سياق الآيات

الكريمة، وقد جاءت الضمائر فيها كلها بالتشنيه، سوى ما ورد في آخرها، وهو قوله تعالى: ﴿فَعَنِّيَ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

٢- حديث سمرة رضي الله عنه المتقدم، وفيه ذكر تعبيد آدم لولده غير الله، وذلك بتسميته عبد الحارث؛ حيث ذهب بعض أصحاب هذا القول إلى صحة الحديث، واعتمد عليه في تفسير الآية^(٢)، كما قال الألوسي: (وأنت قد علمت مني أنه إذا صح الحديث فهو مذهبي، وأراه قد صح، ولذلك أحجم كميت قلمي عن الجري في ميدان التأويل كما جرى غيره، والله تعالى الموفق للصواب)^(٣).

(١) المحرر الوجيز: (2/487).

(٢) تقدمت دراسة سند الحديث، وتبيّن أنه حديث ضعيف، لا يصح مرفوعا إلى رضي الله عنه.

(٣) روح المعاني: (9/142-143).

٣ ما ورد من الآثار عن بعض الصحابة؛ كسمرة، وأبي ابن
كعب، وابن عباس (١).

٤ ما ورد من الآثار عن بعض التابعين من تلاميذ ابن
عباس رضي الله عنهم؛ كمجاحد، وسعيد بن جبير، وعكرمة،
وقتادة، والستي، وغيرهم (٢).

وقد أشار كثير من أصحاب هذا القول إلى هذه الآثار واحتج
بها، كما قال الطبرى في كلامه المتقدم في بيان سبب ترجيحه لهذا
القول: (وأولى القولين بالصواب، قول من قال: إن المعنى بذلك
آدم وحواء، لإجماع الحجة من أهل التأowيل على ذلك) (٣).

وقد تقدم نحو ذلك عن البعوى؛ حيث ترك ترجيح القول
الثانى في المسألة، رغم استحسانه له؛ اعتمادا منه على ما ورد عن
بعض السلف؛ كابن عباس رضي الله عنهم، ومجاحد، وسعيد بن
المسيب، وغيرهم .

(١) تقدمت دراسة هذه الآثار، وتبين أنه لا يصح منها إلا أثر سمرة رضي الله عنه، وسيأتي
الكلام عليه في المطلب الثالث.

(٢) تقدمت دراسة هذه الآثار، وتبين أنه لا يصح من ذلك كله إلا أثرا مجاهدا وقتادة،
 وسيأتي الكلام عليهما في المطلب الثالث.

(٣) تفسير الطبرى: (315 / 13).



٥ - قالوا إن هذا القول هو الذي عليه جمهور المفسرين، بل أجمع أهل التأويل على القول به، كما نقل ذلك عنهم ابن حرير الطبرى في كلامه المتقدم.

٦ - قالوا إن قصة آدم وحواء - عليهما السلام - المذكورة في الحديث والآثار شبيهة بقصتها في الأكل من الشجرة، والمحذور في هذه القصة ليس بأعظم من المحذور في تلك.

قال الشيخ سليمان: (والعجب من يكذب بهذه القصة، وينسى ما جرى أول مرة ويكتابر بالتفاسير المبتدعة، ويترك تفاسير السلف وأقواهم، وليس المحذور في هذه القصة بأعظم من المحذور في المرة الأولى).^(١)

(١) تيسير العزيز الحميد: (ص ٥٦٦).

المطلب الثاني: القائلون بأن المراد بالآية الكريمة المشركين من قريش

ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بالآية الكريمة المشركون من قريش - من عاصروا نزول الوحي -، وذهبوا إلى تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ بنفس قصي جد قريش، وأن الله جعل له زوجة عربية من جنسه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد ذكره للقول الأول -: (قد ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بهذا قصي؛ لأنه سمي أولاده الأربع: عبد مناف، وعبد العزيز، وعبد قصي، وعبد الدار، والضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ له ولأولاده من أعقابه الذين يسمون أولادهم بهذه الأسماء وأمثالها... المراد بهذا أن زوجه من جنسه عربية قرشية) ⁽¹⁾.

وقال ابن عاشور (ت: 1393هـ) - في معرض كلامه على الآية الكريمة -: (وقال بعض المفسرين: الخطاب في: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ لقريش خاصة، والنفس الواحدة هو قصي بن كلاب تزوج امرأة من خزاعة، فلما آتاهما الله أولاداً أربعة ذكوراً سمي

(1) نقل ذلك عنه الصفدي في الرواية بالوفيات: (7/14-15).



نفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَاهُمَا فَعَنْهُمَا فَعَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

ثلاثة منهم: عبد مناف، وعبد العزى، وعبد الدار، وسمى الرابع: «عبدًا» بدون إضافة، وهو الذي يُدعى عبد قصي^(١).

وهذا القول هو ظاهر قول ابن حزم، والرازي، واستحسنه الزمخشري، وذكره النسفي وجها آخر في تفسير الآية الكريمة. قال ابن حزم (ت: 456هـ) - بعد رده للقول الأول، وهو أن المراد بالأية آدم وحواء عليهما السلام -: (إنما نزلت في المشركين على ظاهرها)^(٢).

وقال الزمخشري: (ت: 385هـ) في بيان الأقوال في الآية: (ووجه آخر وهو أن يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ، وهم آل قصي... ويراد: هو الذي خلقكم من نفس قصي، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السوي جعلا له شركاء فيما آتاهما، حيث سميوا أولادهما الأربعه بعد مناف، وعبد العزى، وعبد قصي، وعبد الدار، وجعل الضمير في: ﴿يُشَرِّكُونَ﴾ لها

(١) التحرير والتنوير: (9/215).

(٢) الفصل في الملل والنحل: (4/11).

ولأعقاهم الذين اقتدوا بهما في الشرك، وهذا تفسير حسن لا إشكال فيه^(١).

وقال الرازى: (ت: 460هـ) - بعد ذكره لقول من قال إن المراد بالأية الكريمة آدم وحواء - (والجواب لا نسلم أن النفس الواحدة هي آدم، وليس في الآية ما يدل عليه بل نقول: الخطاب لقريش وهم آل قصي، والمعنى: خلقكم من نفس قصي، وجعل من جنسها زوجة عربية، ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلب من الولد الصالح سميأ أولادهما الأربعة بعد مناف، وعبد العزى وعبد الدار، وعبد قصي، والضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لهم ولأعقاهم، فهذا الجواب هو المعتمد)^(٢).

وقال النسفي (ت: 401هـ) - بعد ذكره لبعض الأقوال في الآية - (أو يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ، وهم: آل قصي، أي: هو الذي خلقكم من نفس واحدة: قصي، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السوي جعلا له شركاء

(١) الكشاف: (2/ 542- 543).

(٢) تفسير الفخر الرازى: (15/ 91).



نَفْسِيْر فُوله نَعَالُو ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا آتَاهُمَا فَعَنَّا فَعَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

فيما آتاهما؛ حيث سميأ أولادهما، ولأعماهم الذين اقتدوا بهما في الشرك شركا⁽¹⁾.

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- قالوا: الخطاب في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ﴾ لمن عاصر نزول الوحي، وهم قريش، وقد خلقهم الله من قصي، فيكون هو المراد بالنفس الواحدة ، وتشنية الضمائر مراد بها هو وزوجته .

٢- قالوا بأن آخر الآية يدل على أن المراد بذلك المشركين، وهو قوله: ﴿فَعَنَّا فَعَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾ .

(1) تفسير النسفي: (126/2).

المطلب الثالث: القائلون بأن المراد بالآية هو جنس بنبي آدم

وهذا القول مروي عن الحسن البصري ^(١) وعكرمة ^(٢) وغيرهما، وقد ذهب إليه كثير من المفسرين كالقرطبي وابن العربي والنوفي وابن كثير وابن القيم والبيضاوي وابن جزي والخازن وابن قاسم والسعدي والشنقيطي ورشيد رضا وابن عثيمين وغيرهم.

وقد اختلف أصحاب هذا القول في المراد بأصل القصة، وهي قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّنْ نَفْسٍ وَحْدَةٍ ﴾ على قولين:

القول الأول:

قالوا: إن القصة بكمالها في جنس بنبي آدم من الذكر والأنثى، ولا ذكر فيها لآدم وحواء على وجه الإطلاق، وقد ذكر هذا القول كثير من المفسرين ونسبة البغوي إلى عكرمة، ورجحه القرطبي وابن العربي، ومال إليه أبو حيان، ورجحه من المعاصرين رشيد رضا وغيره، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

(١) تقدم ذكر الآثار الواردة عن الحسن، ودراسة أسانيدها.

(٢) ذكر ذلك بعض المفسرين كالبغوي وغيره ولم أجده مسندًا.



قال البغوي: (وقال عكرمة: خاطب كل واحد من الخلق بقوله: خلقكم، أي: خلق كل واحد من أبيه وجعل منها زوجها، أي: جعل من جنسها زوجها، وهذا قول حسن، لو لا قول السلف مثل عبد الله بن عباس رضي الله عنهمَا ومجاحد وسعيد بن المسيب وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء⁽¹⁾).

وقال القرطبي - بعد ذكره للقول الأول -: (وقال قوم: إن هذا راجع إلى جنس الآدميين والتبين عن حال المشركين من ذرية آدم العليل، وهو الذي يعول عليه، فقوله: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَةً﴾ يعني الذكر والأنثى الكافرين، ويعني به الجنسان، ودل على هذا: ﴿فَتَعَذَّلَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾ ١٦٠ ولم يقل: يشركان، وهذا قول حسن)⁽²⁾.

وقال ابن العربي (ت: 543هـ): (المسألة الأولى: في المعنى بها؛ وفي ذلك قولان؛ أحدهما: أن المراد بذلك حواء الأم الأولى... الثاني: أن المراد بهذا جنس الآدميين؛ فإن حالهم في الحمل وخفته وثقته إلى صفة واحدة، وإذا خف عليهم الحمل استمرا به، فإذا ثقل عليهم نذروا كل نذر فيه، فإذا ولد لهم ذلك الولد جعلوا فيه لغير الله شركاء في تسميته وعمله، حتى إن منهم من ينسبه إلى

(1) تفسير البغوي: (3/314).

(2) الجامع لأحكام القرآن: (9/411).

الأصنام و يجعله لغير الله وعلى غير دين الإسلام، وهذا القول أشبه بالحق، وأقرب إلى الصدق...)^(١).

وقال أبو حيان (ت: 745) - بعد ذكره للأقوال في تفسير الآية ورده للقول الأول -: (وأما من جعل الخطاب للناس، وليس المراد في الآية بالنفس وزوجها آدم وحواء... فيتسق الكلام اتساقاً حسناً من غير تكلف تأويل ولا تفكيك)^(٢).

وقال رشيد رضا - بعد ذكره لبعض الأقوال في تفسير الآية -: (وأسلم من هذين التفسيرين أن يكون المراد جنسي الذكر والأنثى، لا يقصد فيه إلى معين، وكأن المعنى والله أعلم: خلقكم جنساً واحداً، وجعل أزواجكم منكم أيضاً لتسكنوا إليهن، فلما تغشى الجنس الذي هو الذكر الجنس الآخر وإن كان فيهم الموحدون؛ لأن المشركين منهم، كقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيَاً ﴾ (١٩: ٦٦)، ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ (٨٠: ١٧)، ﴿ إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (٢: ١٠٣)...).

(١) أحكام القرآن: (٣٥٥/٢).

(٢) تفسير البحر المحيط: (٤٣٨/٤).

(٣) تفسير المنار: (٤٣٤/٩).



وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- قالوا: إن ذلك هو ظاهر الآية الكريمة الذي يشمل جميع متناولاتها.

٢- أن في ذلك براءة للأنبياء - عليهم السلام - من نسبة الشرك إليهم، لاسيما أصل البشرية وهو آدم عليه السلام.

قال ابن العربي - بعد ترجيحه لهذا القول -: (وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص الذي لا يليق بجهال البشر، فكيف بسادتهم وأنبيائهم...).^(١)

القول الثاني:

أن القصة في أصلها في الآبدين آدم وحواء - عليهما السلام، وأنهما المرادان في الآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، وأما الآية الثانية وهي: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلِّيْحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾ فالمراد بها جنسبني آدم وهم ذرية آدم وحواء، فذكر آدم وحواء في أول القصة كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو استطراد من الشخص إلى الجنس.

(١) أحكام القرآن: (355/2).

وهذا القول نسبة كثير من المفسرين إلى الحسن وعكرمة - رحهما الله -، ورجحه ابن كثير وابن القيم والنوفي والبيضاوي وابن جزي، ومن المعاصرين ابن قاسم والشنقيطي والسعدي وأبو شهبة وغيرهم، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

قال البغوي (ت: 165هـ) - بعد ذكره للقول الأول في تفسيرها بآدم وحواء -: (وفي الآية قول آخر: وهو أنه راجع إلى جميع المشركين من ذرية آدم، وهو قول الحسن وعكرمة، ومعناه: جعل أولادهم شركاء، فحذف الأولاد وأقامها مقامهم، كما أضاف فعل الآباء إلى الأبناء في تعيرهم بفعل الآباء فقال: ﴿ثُمَّ أَنْخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾، ﴿وَإِذْ قَنَّلْتُمْ نَفْسًا﴾، خاطب به اليهود الذين كانوا في عهد النبي ﷺ، وكان ذلك الفعل من آبائهم) ^(١).

وقال البيضاوي (ت: 685هـ): (﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَنْلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَاهُمَا﴾، أي: جعل أولادهم له شركاء فيما آتى أولادهم، فسموه: عبد العزى وعبد مناف، على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويدل عليه قوله: ﴿فَتَعَنَّلَ اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾...) ^(٢).

(١) تفسير البغوي: (314/3).

(٢) تفسير البيضاوي مع حاشية القونوي: (8/571).



وقال النسفي (ت: 701 هـ) - في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ﴾ : (أي: جعل أولادهم له شركاء على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك: ﴿فِيمَا أَتَهُمَا﴾، أي: آتى أولادهم؛ دليلا: ﴿فَتَعَذَّلَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾⁽¹⁾؛ حيث جمع الضمير، وأدم وحواء بريئان من الشرك، ومعنى إشراكهم فيما آتاهم الله تسميتهم أولادهم بعد العزى وعبد مناف وعبد شمس ونحو ذلك، مكان عبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم⁽¹⁾).

وقال ابن حزير (ت: 741 هـ): (﴿فَلَمَّا أَتَتْهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا أَتَهُمَا﴾، أي: لما آتاهما ولدا صالحا كما طلبا جعل أولادهما له شركاء؛ فالكلام على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك ﴿فِيمَا أَتَهُمَا﴾ أي: فيما آتى أولادهما وذرитеهما، وقيل: إن حواء لما حملت جاءها إبليس... والقول الأول أصح لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يقتضي براءة آدم وزوجه من قليل الشرك وكثierre، وذلك هو حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

والثاني: أنه يدل على أن الذين أشركوا هم أولاد آدم وذراته

لقوله تعالى: ﴿فَتَعَذَّلَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾ بضمير الجمع.

(1) تفسير النسفي: (126/2).

والثالث: أن ما ذكروا من قصة آدم وتسمية الولد عبد الحارث يفتقر إلى نقل بسند صحيح وهو غير موجود في تلك القصة⁽¹⁾.

وقال الخازن (ت: 741هـ): (وهو أنه راجع إلى جميع المشركين من ذرية آدم، وهو قول الحسن وعكرمة، ومعناه: وجعل أولادهما له شركاء، فحذف ذكر الأولاد وأقامهما مقامهم، كما أضاف فعل الآباء إلى الأبناء بقوله: ﴿ثُمَّ أَنْهَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ ﴿وَإِذْ قَنَّتُمْ نَفْسًا﴾ فغير به اليهود الذين كانوا موجودين في زمن النبي ﷺ، وكان ذلك من فعل آبائهم⁽²⁾).

وقال ابن القيم (ت: 751هـ): (قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ لَفَسٍ وَجَهَدَهُ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيُسْكِنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَعَشَّشَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَنْقَلَتْ دَعَوَ اللَّهَ رَبَّهُمَا لِينَ أَتَيْتَنَا صَلِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨﴾ فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءٌ فِيمَا أَتَهُمَا فَتَعَلَّمَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ، فالنفس الواحدة وزوجها آدم وحواء، واللذان جعلا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل: إن آدم وحواء كانوا لا يعيش لهما ولد فأتاهما

(1) التسهيل لعلوم التنزيل: (1/332).

(2) تفسير الخازن: (2/325).



إبليس فقال: إن أحببتما أن يعيش لكم ولد فسمياه: عبد الحارث ففعلا؛ فإن الله سبحانه اجتباه وهداه فلم يكن ليشرك به بعد ذلك^(١).

وقال ابن كثير (ت: ٤٧٤هـ) - بعد ذكره للخلاف في تفسير الآية الكريمة: (وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق: آدم وحواء وإنما المراد من ذلك: المشركون من ذريته، وهذا قال الله تعالى: ﴿فَعَنَّا لَهُ عَنَّا يُشْرِكُونَ﴾ فذكر آدم وحواء أولاً كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالاستطراد من الشخص إلى الجنس)^(٢).

وقال السعدي (ت: ١٣٧٥هـ) في تفسيره للآية: (وهذا انتقال من النوع إلى الجنس، فإن أول الكلام في آدم وحواء، ثم انتقل إلى الكلام في الجنس، ولا شك أن هذا موجود في الذرية كثيرا، فلذلك قررهم الله على بطلان الشرك...)^(٣).

وقال الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ): (في هذه الآية الكريمة وجهان من التفسير معروفان عند العلماء، والقرآن يشهد لأحد هما:

(١) روضة المحين: (ص ٢٨٧).

(٢) تفسير ابن كثير: (٤٨٥/٦).

(٣) تفسير السعدي: (ص ٣١٢).

الأول: أن حواء كانت لا يعيش لها ولد، فحملت....
 الوجه الثاني: أن معنى الآية أنه لما آتني آدم وحواء صالحًا كفر
 به بعد ذلك كثير من ذريتهما، وأسند فعل الذرية إلى آدم وحواء،
 لأنهما أصل لذرتيهما كما قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْتَ لَكُمْ مِّمَّ صَوَرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: 11] أي: بتصويرنا لأبيكم آدم؛ لأنه أصلهم بدليل
 قوله بعده: ﴿ثُمَّ قُنَّا لِّلْمَلَائِكَةَ أَسْجُدُوا لِلْأَدَمَ﴾ [الأعراف: 11].... واختار هذا الوجه غير واحد لدلالة القرآن عليه، ومن
 ذهب إليه الحسن البصري، واختاره ابن كثير، والعلم عند الله
 تعالى⁽¹⁾.

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- أن سياق الآيات يدل على أن المراد بذلك الذرية، بدليل
 قوله تعالى: ﴿فَتَعْلَمَ اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾ [١٩٠] وما بعدها من الآيات؛
 فإن ذلك يدل على أن المراد الذرية.

قال الشنقيطي - بعد ترجيحه لهذا القول -: (ويدل لهذا الوجه
 الأخير أنه تعالى قال بعده: ﴿فَتَعْلَمَ اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾ [١٩٠] **أَيْشَرِكُونَ مَا لَا
 يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ [١٩١] [الأعراف: 190-191]، وهذا نص قرآنی
 صريح في أن المراد المشركون منبني آدم وحواء....).**

(1) أصوات البيان: (401/2).



٢ أن أسلوب الاستطراد من الشخص إلى الجنس أسلوب قرآنى لطيف، ورد في جملة من الآيات الكريمة، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَاسَنَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ ١٢٣ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ فالآية الأولى في آدم عليه السلام، والثانية مع ما بعدها من الآيات في ذريته.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِيَعْضُّ عَدُوًّا فَإِمَّا يَأْتِنَنَّكُمْ مِّنْ هُدَى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَى فَلَا يَضُلُّ وَلَا يَسْقَنَ ١٢٤ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَخْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: 123-124]، ولا خلاف بين أهل العلم في أن أول الآية يعم آدم وزوجته عليهما السلام، وأن المحشور الأعمى إنما يراد به: جنس من كفر من ذريتهما.

قال ابن القيم - في سياق ذكر أنواع الاستطراد في القرآن الكريم - (والنوع الثاني: أن يستطرد من الشخص إلى النوع؛ كقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَاسَنَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ ١٢٣ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ١٢٤﴾ إلى آخره؛ فالأول آدم والثاني بنوه، ومثله قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ تَقْسِيرٍ وَجَدَهُ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّنَهَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيقًا فَرَأَتَهُ فَلَمَّا أَنْتَلَتْ دَعَوَ اللَّهَ رَبَّهُمَا لِيَنْهَا أَتَيْتُنَا صَلِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ١٨٩﴾ فَلَمَّا أَتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَهُمَا

إلى آخر الآيات؛ فاستطرد من ذكر الآبوبين إلى ذكر المشركين من أولادهما والله أعلم^(١).

3- الأثر الوارد عن الحسن البصري في تفسير الآية الكريمة، فقد صح عنه - كما تقدم - تفسير الآية ببعض الذرية دون آدم وحواء.

قال ابن كثير - بعد ذكره لبعض الآثار عن الحسن في تفسير الآية بالذرية - : (وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رضي الله عنه أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظا عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه هو، ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله، وورعه)^(٢).

4- أن في ذلك براءة لأدم وزوجته - عليهما السلام - من الشرك؛ فإن الله تعالى اجتباه وهداه فلا يمكن أن يقع في الشرك.

قال ابن جزي - في ترجيحه لهذا القول، كما تقدم - : (والقول الأول أصح لثلاثة أوجه: أحدها: أنه يقتضي براءة آدم وزوجه من

(١) التبيان في أقسام القرآن: (ص 163).

(٢) تفسير ابن كثير (527 / 3).



المطلب الرابع: القول الراجح في هذه المسألة

يتضح مما سبق من عرض لهذه المسألة المهمة وما ورد فيها من أقوال للمفسرين أن تعين المراد بالأية الكريمة يتجادبه ثلاثة أمور:

الأمر الأول : دلالة سياق الآية الكريمة :

و دلالة السياق - كما تقدم - قد أدعاهما أصحاب الأقوال جميعاً، فكل منهم قد أستدل بظاهر السياق وأدعى أن السياق معه ، سواء بما يتعلق بالوصل والفصل في الآية الكريمة أو الضمائر الواردة فيها من الإفراد والثنية والجمع ، وأما القراءات في الآية فالخلاف فيها ليس له أثر في تعدد الأقوال كما تقدم .

والأمر في دلالة السياق - عندي - محتمل إذ لا يمكن الجزم بترجح أحد الأقوال على الآخر ، وإن كانت دلالة السياق في بعض الأقوال قد تكون أقوى منها في غيرها ، إلا أنها لا تعدوا أن تكون مجرد قرينة تحتاج إلى أمر خارج عن السياق ، ولذا ذهب كثير من استدلوا بالسياق إلى مرجحات خارجة عن السياق ، كما فعل ابن جرير الطبرى ، والماوردي ، والبغوى ، وابن كثير ، وابن القيم ، وغيرهم - كما تقدم في سياق أقوال المفسرين - وسأشير إلى ذلك في الكلام على الأمرين التاليين .

الأمر الثاني : دلالة الأحاديث والآثار :

وهذه الدلالة قد أعتمد عليها القائلون بأن المراد بالأية الكريمة آدم وحواء - عليهما السلام - حيث أعتمد البعض منهم على بعض الأحاديث المتقدمة كحديث سمرة - رضي الله عنه - وغيره ، وأعتمد آخرون من ذهبوا إلى ضعف الأحاديث على ما ورد من الآثار عن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - وكذا ما ورد عن بعض التابعين من تلاميذ ابن عباس - رضي الله عنهم - وغيرهم ، وقد تقدمت دراسة الآثار الواردة عنهم والحكم عليها . ومن الأمثلة على اعتماد أصحاب هذا القول على ما ورد من الأحاديث والآثار :

قول ابن جرير الطبرى - رحمه الله - بعد ذكره للخلاف في المسألة والآثار الواردة عن السلف في تفسيرها: (وأولى القولين بالصواب، قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّا
ءَاتَهُمَا صَلَحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾، في الاسم لا في العبادة، وأن المعنى بذلك آدم وحواء؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك) ⁽¹⁾.

(1) تفسير الطبرى: (315 / 13).



قول البغوي - رحمه الله - بعد ذكره لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء - عليهما السلام - : (وهذا قول حسن، لو لا قول السلف مثل: عبد الله بن عباس رضي الله عنهم، ومجاهد، وسعيد ابن المسيب، وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء) ^(١) .

قول الألوسي - رحمه الله - بعد ذكره لأثر ابن عباس - رضي الله عنهم - : (ومثل ذلك لا يكاد يقال من قبل الرأي، وهو ظاهر في كون الخبر تفسيراً للآية، وارتكاب خلاف الظاهر في تفسيرها مما لا مخلص عنه كما لا يخفى) ^(٢) ، ثم نقل ترجيح ذلك عن الطيبي فقال: (قال العلامة الطيبي: إن هذا القول أحسن الأقوال، بل لا قول غيره، ولا معول إلا عليه؛ لأنه مقتبس من مشكاة النبوة، وحضررة الرسالة) ^(٣) .

وهذه الدلالة دلالة قوية يعول عليها في الترجيح لاسيما حديث سمرة - رضي الله عنه - والآثار الواردة عن

(١) تفسير البغوي: (314 / 3).

(٢) روح المعاني: (9 / 142).

(٣) المرجع السابق: (9 / 142-143).

الصحابة - رضي الله عنهم - إلا أنه يشكل على الاستدلال

بها ما يلي :

أولاً: الحديثان اللذان استدل بهما أصحاب هذا القول تبين بدراسة أسانيدهما أنها حديثان ضعيفان، وعليه فلا يصح في هذه المسألة حديث مرفوع، فقد برئنا من عهدة المرفوع كما قال ابن كثير.

ثانياً: الآثار الواردة عن بعض الصحابة كأبي بن كعب وابن عباس رضي الله عنهما تبين بدراسة أسانيدها أنها كلها ضعيفة لا تصح عندهما.

ثالثاً: الآثار الواردة عن بعض التابعين كسعيد بن جبير وعكرمة والسدوي تبين بدراسة أسانيدها أنها كلها ضعيفة لا تصح عندهم.

رابعاً: ما صح من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهما كأثر سمرة رضي الله عنه، أو عن التابعين كأثر يحيى مجاهد وقتادة، في جانب عنها بما يلي:

أثر سمرة بن جنديب رضي الله عنه: (أن آدم عليه السلام سمي ابنه عبد الحارث) فلم يرد فيه ما ورد في غيره من الآثار من محاورة الشيطان لآدم وحواء - عليهما السلام -؛ وتخويفه لها وأمره لها بهذه التسمية، وطاعتها له في ذلك، كما أنه لم يرد تفسيراً للآية كريمة ولا ذكر لها فيه، وإنما ورد مجرد خبر، وعليه فلم يصح عن الصحابة رضي الله عنهما في تفسير الآية بآدم عليه السلام ولا غيره شيء، مع أن الظاهر أن ذلك إنما أخذ عنبني إسرائيل، كما سيأتي.



ب - أثراً مجاهد وقادة قد اشتملا على ذكر قصة محاورة الشيطان لأدم وحواء - عليهما السلام - وتخويفه لهما، وأمرهما بالتسمية بعد الحارت، وطاعتھما له في ذلك، كما اشتملا على تفسير الآية بذلك.

وهذه القصة قد تناقلتها كثير من كتب التفسير، ولها روايات
كثيرة لا يصح سند شيء منها إلا هذين الأثرين، وهي قصة باطلة
من جهة متنها أيضا من وجوه:

الوجه الأول: أن مثل ذلك لا يتلقى إلا عن طريق الوحي،
وليس في ذلك خبر صحيح عن النبي ﷺ ولا عن صحابته رضي الله عنه،
ولذا قال ابن حزم: (وهذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أنه سمي
ابنه عبد الحارث خرافه موضوعة مكذوبة من تأليف من لا دين له
ولا حياء، لم يصح سندها قط) ^(١).

الوجه الثاني: أن في بعض روایات هذه القصة أن الشیطان جاء إليهم و قال: (أنا صاحبکما الذي أخرجکما من الجنة)، وهذا لا يقوله من يريد الإغواء، وإنما يأتي بشيء يقرب قبول قوله، فإذا قال: (أنا صاحبکما الذي أخرجکما من الجنة)، فسيعلمان علم اليقين أنه عدو لهم، فلا يقبلان منه صرفاً ولا عدلاً.

١٠) الفصل (٤ / ٤)

الوجه الثالث: أن في بعض روایات هذه القصة أن الشيطان قال لآدم وحواء: (لأجعلنَّ له قرنٍ أيل): فإنما أن يقال أنها صدقاً أن ذلك ممكن في حقه، وهذا شرك في الربوبية؛ لأنَّه لا يقدر على ذلك إلَّا الله، أو يقال أنها لم يصدقها، فيقال: لا يمكن أن يقبل قولها وهم يعلمون أن ذلك غير ممكن في حقه.

الوجه الرابع: أنَّ آدم وحواء -عليهما السلام - قد عاهدا الله تعالى بقولهما: ﴿لِإِنْ ءَاتَيْنَا صَلِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: 189]، فكيف يقال بأنهما أخلفا ما عاهدا الله عليه، وجعلوا بدل الشكر لله تعالى شركاً في طاعته؟ وحاشاهما أن يكونا كذلك.

الوجه الخامس: أنه لو كانت هذه القصة في آدم وحواء، لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه، فإن قيل: ماتا عليه، فمن جوز موت أحد من الأنبياء على الشرك فقد أعظم الفريدة، وإن كان تابا من الشرك، فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطاهما ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما، والله تعالى إذا ذكر خطيئة بعض أنبيائه ورسله ذكر توبتهم منها كما في قصة آدم نفسه حين أكل من الشجرة وزوجه وتابا من ذلك.



الوجه السادس: أنه ثبت في حديث الشفاعة^(١) أن الناس يأتون إلى آدم يطلبون منه الشفاعة، فيعتذر بأكله من الشجرة وهو معصية قد أخبر الله بتوبته منها، ولو وقع منه الشرك، لكان اعتذاره به أقوى وأولى وأحرى.

ج- أن هذه الآثار الثلاثة وإن صحت أسانيدها فإنه يترجح أنها مما أخذ عنبني إسرائيل، كما قرر ذلك ابن كثير وغيره من أئمة التفسير عند كلامهم على هذه الآية الكريمة، فإن بعض التابعين كمجاحد وغيره قد عرفوا بالأخذ عنبني إسرائيل، وما يدل على ذلك ما رواه ابن سعد بسنده عن أبي بكر بن عياش قال قلت للأعمش: (ما هم يتقون تفسير مجاهد؟) قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب^(٢).

يقول ابن كثير - بعد ذكره لهذه الآثار -: (وهذه الآثار يظهر عليها - والله أعلم - أنها من آثار أهل الكتاب، وقد صح الحديث

(١) أخرجه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه، برقم (7410)، وكذا أخرجه مسلم برقم (193)، وهو حديث طويل، وفيه أن آدم عليه السلام هو أول من يستشفع به الناس يوم الحشر، فيقولون: (يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده... اشفع لنا إلى ربك... فيقول آدم: إن ربي قد غضب غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإن نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي...).

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد: (8/28)، وانظر: سير أعلام النبلاء: (4/451).

عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إِذَا حَدَّثْتُمْ أَهْلَ الْكِتَابَ فَلَا تَصْدِقُوهُمْ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ) ^(١)، ثم أخبارهم على ثلاثة أقسام: فمنها: ما علمنا صحته بها دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله، ومنها: ما علمنا كذبه، بما دل على خلافه من الكتاب والسنة أيضاً، ومنها: ما هو مسكونت عنه، فهو المأذون في روايته، بقوله ﷺ: (حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرْجٌ) ^(٢)، وهو الذي لا يصدق ولا يكذب، لقوله: (فَلَا تَصْدِقُوهُمْ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ)، وهذا الأثر: هل هو من القسم الثاني أو الثالث؟ فيه نظر، فاما من حدد به من صحابي أو تابعي، فإنه يراه من القسم الثالث...). ^(٣).

وقال أبو شهبة - بعد ذكره لكلام ابن كثير -: (وهذا الذي ذهب إليه هذا الإمام الحافظ الناقد ابن كثير في تحرير الحديث والآثار هو الذي يجب أن يصار إليه، وهو الذي ندين الله عليه، ولا سيما أن التفسير الحق لآياتين لا يتوقف على شيء مما روي). ^(٤).

(١) أخرجه البخاري برقم (4485) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: (لَا تَصْدِقُوا أَهْلَ الْكِتَابَ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿إِنَّمَا كَايَالَلَّهُ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية).

(٢) أخرجه البخاري برقم (3461) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) تفسير ابن كثير (3/528).

(٤) الإسرائيليات والمواضيعات في كتب التفسير (ص 277).



الأمر الثالث : تزيه الأنبياء - عليهم السلام - عن الشرك :
وهذه الأمر قد تمسك بها كثير من المفسرين من جعلوا المراد بالأية
الكريمة ما سوى آدم وحواء في مقابل من جعلها المرادان بذلك
ونسب الشرك إليهما ، وإن كان القائل بذلك قد زعم أن ذلك شركا
في الطاعة دون العبادة .

وهذا الأمر لاشك في قوته ووجاهته ، إذ أن القاعدة في الترجيح
عند المفسرين : رد كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة ،
فكل قول فيه تنقص لمقام الأنبياء - عليهم السلام - كنسبتهم إلى
الفحش أو الخديعة والمكر فهو مردود ، فكيف إذا كان المنسوب إلى
مقامهم هو الشرك بالله تعالى ، الذي هو أقبح الذنوب ^(١)؟
والذين ذهبوا إلى الأخذ بهذا الأمر ، ولم ينسبوا إلى آدم وزوجته -
عليهما السلام - شيئاً من الشرك لا في الطاعة ولا في العبادة ، قد
اختلقو في المراد بالأية الكريمة - كما تقدم - على ثلاثة أقوال :
١ - القول بأن المراد بالأية الكريمة كفار قريش ، وأن أول
الأية مراد به قصي - جد قريش - وزوجته .

(١) أنظر : قواعد الترجيح (٣٢٨ / ١) .

٢ - القول بأن المراد بالأية الجنس ، فيكون المراد ذرية آدم -
عليه السلام - وأن أول الآية لا يراد به أحد بعينه وإنما يراد
به ، أن الله خلق كل إنسان من ذكر وجعل من جنسه
زوجته الأخرى .

وهذا القول وإن كان فيهما تزييه للأبوين - عليهما السلام -
إلا أنه لم يأخذ بهما إلا نفر قليل من المفسرين - كما تقدم -
والقول الثالث أقوى منهما وهو :

٣ - القول بأن المراد بأول الآية آدم وحواء - عليهما السلام -
وأن الآية الثانية يراد بها الذرية ، إذ أنه حصل الاستطراد
من النوع إلى الجنس .

وهذا القول هو الذي يترجح - عندي - في هذه المسألة ،
وذلك لكونه قد جمع بين الأمور الثلاثة - المتقدمة - من دلالة
الأثر وتنزيه الأنبياء - عليهم السلام - ودلالة السياق مع
غيرها من المرجحات ، وبيان ذلك كما يلي :

أ - أن هذا القول هو المأثور عن الحسن البصري - رحمه الله -
وقد تبين بدراسة إسناده - كما تقدم - أنه أثر صحيح عنه .

ب - أن في ذلك براءة لأدم وزوجته - عليهما السلام - من
الشرك؛ فإن الله تعالى اجتباه وهداه فلا يمكن أن يقع في
الشرك .



نَفْسِيْرْ فُولَهْ نَعَالُو **﴿فَلَمَّاَءَاتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَةً فِيمَاَءَاتَهُمَا فَعَنَّا لَهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾**

ت أَن سياق الآية يدل على الاستطراد من الشخص إلى الجنس ، وهو أسلوب قرآنی لطیف ، وله نظائر في جملة من الآيات الكریمة - كما تقدم - .

ث أَن هذا القول يتفق مع قول جمهور المفسرين في أن أول الآية الكریمة مراد بها آدم وحواء - عليهما السلام - وقد تقدم بيان ذلك .

ج أَن هذا القول قد رجحه عدد من المحققين من المفسرين وغيرهم كابن كثير وابن القيم والنسفي والبيضاوي وابن جزي ، ومن المعاصرین ابن قاسم والشنقیطي والسعدي وأبو شهبة وغيرهم ، وقد تقدم ذكر أقوالهم .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث المتواضع، أسأل الله أن أكون قد وفقت للصواب، وأعتذر عما جرى فيه من تقصير وزلل، وفيما يلي أهم ما توصلت إليه من نتائج:

- ١ - أن الأحاديث الواردة في قصة طاعة آدم وحواء - عليهما السلام - لإبليس، في تسمية ولدهما "عبد الحارث" لا يصح عن النبي ﷺ منها شيء.
- ٢ - الآثار الواردة عن الصحابة ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَهُ شُرَكَاء﴾ لم تصح عن أحد منهم، وإنما صح أثر سمرة رضي الله عنه في التسمية فقط.
- ٣ - الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بـآدم وحواء - عليهما السلام - ومحاورة الشيطان لهم، لم يصح منها إلا أثر مجاهد وقتادة دون غيرهما من الآثار الكثيرة.
- ٤ - ثبت عن الحسن البصري - رحمه الله - بإسناد صحيح أنه فسر الآية ببعض الذرية دون آدم وحواء - عليهما السلام -.
- ٥ - أن ما صح من الآثار عن بعض التابعين كمجاهد وقتادة ترجح لي أنها مأخذة عن أخباربني إسرائيل، كما ذهب إلى ذلك



نَفْسِيْرُ فُولَهُ نَعَالُو ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَاهُ شُرَكَةً فِيمَا أَتَاهُمَا فَعَنِّيَ اللَّهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

الحافظ ابن كثير.

٦ القول بدعوى إجماع أهل التأويل على حمل الآية على قصة أدم وحواء - عليهما السلام - فيه نظر؛ إذ إن غالب من تُسبِّب إليهم ذلك من الصحابة رض والتابعين لم يثبت عنهم القول بذلك.

٧ أن هناك فرقاً بين قصة آدم وحواء - عليهما السلام - في أكلهما من الشجرة، وقصتها المذكورة في الآثار الواردة عن بعض التابعين في تفسير آية الأعراف.

٨ ترجح لي بعد دراسة الأحاديث والآثار، وذكر أقوال أهل العلم في تفسير الآية الكريمة، أن المراد بقوله تعالى: ﴿جَعَلَاهُ شُرَكَةً﴾ من أشرك من ذرية آدم وحواء، وأن ذلك شرك على حقيقته.

الفهارس العامة

- ١ فهرس الآيات القرآنية
- ٢ فهرس الأحاديث النبوية
- ٣ فهرس الآثار
- ٤ فهرس الرواة المترجم لهم
- ٥ فهرس المصادر والمراجع
- ٦ فهرس الموضوعات



نَفَسِيْرُهُ فَوْلَهُ نَعَالُو ﴿فَلَمَّا مَا اتَّهُمَا صَلِّيْحًا جَعَلَهُ شُرَكَةً فِيمَا مَا اتَّهُمَا فَعَنَّا لَهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	السورة	الآية القرآنية (أو جزء منها)
113 ، 111	البقرة: 51	﴿ثُمَّ أَخْدُمُ أَعْجَلَ﴾
113 ، 111	البقرة: 72	﴿وَإِذْ قَنَّلْتُمْ نَفَسًا﴾
12	البقرة: 137 - 136	﴿فُولُوا إِمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا هُنَّ﴾
13	البقرة: 285	﴿إِمَّا نَسُولُ إِمَّا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَإِمَّا مُؤْمِنُونَ﴾
17	آل عمران: 33	﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَنَّ أَدَمَ وَثُوْحَادَ وَأَلَّا إِبْرَاهِيمَ﴾
3	النساء: 48	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ وَيَعْفُرُ مَادُونَ ذَلِكَ لِمَنِ يَنْسَاةُ﴾
115	الأعراف: 11	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ مِّمَّ صَوَرْنَاكُمْ﴾
125	الأعراف: 20	﴿فَوَسَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبَدِّي لَهُمَا ...﴾
20	الأعراف: 23	﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَّمْ تَعْفِرْ لَنَا وَرَحْمَنَا لَتَكُونَنَّ﴾
15	الأعراف: 88 - 89	﴿قَدْ أَفْرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عَذَنَا فِي مَلِكِكُمْ بَعْدَ ...﴾
116 ، 113 ، 38	الأعراف: 188 - 189	﴿هُوَ الَّذِي حَلَقَكُمْ مِّنْ نَّقِيسٍ وَحِدَةٍ ... فَعَنَّا لَهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ﴾
20	هود: 47	﴿رَبَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشْكَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾

16	إبراهيم: 13	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّهُمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا﴾
14	النحل: 36	﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِّي أَعْبُدُو إِنَّهُ﴾
109	مريم: 66	﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَنُ إِنَّمَا مِتْ لَسْوَقُ أُخْرُجُ حَيًّا﴾
125	طه: 121	﴿وَعَصَىَ عَادَ رَبَّهُ فَعَوَىٰ﴾
120	طه: 122-123	﴿شَمَّ أَجْبَنَهُ رَبُّهُ فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾
116 ، 82	المؤمنون: 1-2	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِنْسَنَ مِنْ سُلَّمَةٍ مِّنْ طِينٍ﴾
21	الشعراء: 82	﴿وَالَّذِي أَطْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِئَتِي يَوْمَ الْحِirَبِ﴾
21	القصص: 16	﴿رَبِّي إِنِّي طَلَّمْتُ نَفْسِي فَأَغْفِرْ لِي﴾
15	العنكبوت: 26	﴿فَأَمَنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ لِي مُهَاجِرٌ إِلَى رَقَبَةِ﴾
3	الزخرف: 26	﴿وَإِذْ قَالَ إِنْرِهِمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾
21	محمد: 19	﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدَيْكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾
17	الحديد: 26	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ الآية
3	نوح: 23	﴿وَقَالُوا لَا نَدْرُنَّ إِلَيْهِمْ وَلَا نَدْرُنَّ وَدًا﴾



نَفْسِيْرْ فَوْلَهْ نَعَالُوْرْ ﴿فَلَمَّاَءَاتَهُمَا صَلِحَّا جَعَلَاهُ شُرَكَّاهُ فِيمَاَءَاتَهُمَا فَعَنَّدَلَاهُ عَنَّا يُشَرِّكُونَ﴾

109	الإِنْسَانُ : ١٧	﴿قُلَّا إِلَيْنَاهُ مَا كَفَرُوا﴾ (١٧)
109	العَصْرُ : ٢	﴿إِنَّ إِلَيْسَنَ لَهُ خُسْرٌ﴾ (٢)

فهرس الأحاديث النبوية

123.....	إذا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابَ فَلَا تَصْدِقُوهُمْ
123.....	* حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرْجٌ
95، 29.....	* خَدْعُهُمَا مُرْتَنٌ
25	* مَا وَلَدْتَ حَوَاءَ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ
123.....	لَا تَصْدِقُوا أَهْلَ الْكِتَابَ لَا تَصْدِقُوا أَهْلَ الْكِتَابَ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ
121.....	يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلْقُ اللَّهِ بِيَدِهِ

*) الأحاديث التي تمت دراستها.



فهرس الآثار

الصفحة	السائل	الآثار
42	ابن عباس	إن حواء لما حملت أتهاها إبليس
32	سمرة	أنه حدث أن آدم <small>الصلوة</small> سمي ابنه: "عبد الحارث"
55	فتادة	ذكر لنا أنه كان لا يعيش لهم ولد
64	الحسن	عني بهذا ذرية آدم
57	السدي	فولدت غلاماً - يعني: حواء -
38	ابن عباس	قوله في آدم: ﴿هُوَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾
54	فتادة	كان آدم <small>الصلوة</small> لا يولد له ولد إلا مات
2	ابن عباس	كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الإسلام
46	ابن عباس	كان شركاً في طاعة
48	مجاحد	كان لا يعيش لآدم وامرأته ولد
63	الحسن	كان هذا في بعض أهل الملل
36	ابن عباس	كانت حواء تلد لآدم
33	أبي بن كعب	لما حملت حواء أتهاها الشيطان
50	سعيد بن جبير	لما حملت حواء في أول ولد ولدته حين أثقلت
35	أبي بن كعب	لما حملت حواء وكان لا يعيش لها ولد
40	ابن عباس	لما ولد له أول ولد
44	ابن عباس	ما أشرك آدم أن ضربه

52	عكرمة	ما أشرك آدم ولا حواء
44	ابن عباس	ما أشرك آدم، إن أولها شكر
64	الحسن	هم اليهود والنصارى
58	السدي	يعني: في الأسماء



فهرس الرواة المترجم لهم

49	- ابن أبي نجيح (عبد الله بن يسار)
37	- ابن إسحاق (محمد بن إسحاق)
41	- ابن جريج (عبد الملك بن جريج)
37	- ابن حميد (محمد بن حميد)
29	- ابن زيد (عبد الرحمن بن زيد بن أسلم)
51	- ابن فضيل (محمد بن فضيل)
51	- ابن وكيع (سفيان بن وكيع)
29	- ابن وهب (عبد الله بن وهب بن مسلم)
33	- أبو الجماهر (محمد بن عثمان التنوخي)
58	- أبو زرعة (عبد الرحمن بن عمرو)
48	- أبو عاصم (الضحاك بن مخلد)
44	- أبو عمر الحوضي (حفص بن عمر)
32	- أبو العلاء (ابن الشخير)
58	- أَسْبَاطُ (بن نصر الهمданى)
26	- الحسن البصري
39	- الحسن بن عطية العوفي
39	- الحسين بن الحسن العوفي
40	- الحسين بن داود المصيحي

52	الزبير بن الخرّيت
40	القاسم بن الحسن بن يزيد
32	المعتمر بن سليمان التيمي
55	بشر بن معاذ
41	حجاج بن محمد المصيحي
45	خالد بن عبد الله
43	خصيف بن عبد الرحمن الجزري
37	داود بن الحصين
51	سالم بن أبي حفصة
39	سعد بن محمد العوفي
55	سعید بن أبي عروبة
34	سعید بن بشیر
43	سعید بن جبیر
52	سلمة بن الفضل
32	سليمان بن طرخان التيمي
63	سهل بن يوسف
26	عبدالصمد بن عبد الوارث
42	عتاب بن بشیر
45	عطاء بن السائب



39 عطية بن سعد العوفي
34 عقبة بن عبد الله الأصم
37 عكرمة مولى ابن عباس
44 على بن الحسين الهمسنجاني
26 عمر بن إبراهيم
63 عمرو بن دينار
57 عمرو بن حماد
49 عيسى بن ميمون الجرشى
26 قتادة
34 مجاهد
33 محمد بن إدريس الحنظلي
54 محمد بن ثور
38 محمد بن سعد
32 محمد بن عبد الأعلى
48 محمد بن عمرو بن العباس
54 معمر بن راشد
57 موسى بن هارون
52 هارون بن موسى
55 يزيد بن زريع

29 - يونس بن عبد الأعلى



فهرس المصادر والمراجع

١. أحكام القرآن لابن العربي، [دار الكتب العلمية، بيروت، 1408 هـ].
٢. أصوات البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لـ محمد الأمين الشنقيطي ، [دار عالم الفوائد، بدون [ـ].
٣. الإتقان في علوم القرآن للسيوطى ، [المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون [ـ].
٤. الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والعناد، د. صالح للفوزان[الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط الثانية، 1412 هـ].
٥. الإسرائيليات والمواضيعات في كتب التفسير لأبي شهبة ، [مكتبة السنة، ط الرابعة، 1408 هـ].
البرهان في علوم القرآن، لـ بدر الدين الزركشي، تحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، [دار إحياء الكتب العربية ، ط الأولى، 1376 هـ].
٦. التحرير والتنوير، لـ ابن عاشور، [الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 م].
٧. التسهيل لعلوم التنزيل، لـ ابن جزي، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1415 هـ].
٨. الثقات لـ ابن حبان، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد ، [دار الفكر، ط الأولى، 1395 هـ].

٩. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله لقرطبي، تحقيق: د. عبد الله التركي، [مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٧ هـ].
١٠. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، [مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط الأولى، ١٣٧١ هـ].
١١. الدر المثور في التفسير بالتأثر، للسيوطى، تحقيق: د. عبدالله التركي، [مركز هجر، القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٤ هـ].
١٢. الدر النضيد في تحرير كتاب التوحيد، لصالح العصيمي، [دار ابن خزيمة، ط الأولى، ١٤١٣ هـ].
١٣. الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين، [دار ابن الجوزي، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ].
١٤. الشفا في أخبار المصطفى، للقاضي عياض، [دار الكتب العلمية، بيروت، بدون].
١٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، [دار الجليل، بيروت، ط الثانية، ١٤١٦ هـ].
١٦. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق: د. سهيل زكار [مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى، ١٤١٢ هـ].
١٧. الكشاف عن حقائق عوامض التنزيل، للزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجد، [مكتبة العبيكان، ط الأولى، ١٤١٨ هـ].
١٨. الكشف والبيان، لأبي إسحاق الشعبي، [دار إحياء التراث، بيروت،



ط الأولى، 1422 هـ].

١٩. كتاب الكليات، لأبي البقاء الكفومي، تحقيق: عدنان درويش [مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419 هـ].

٢٠. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواية الثقات، لابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي ، [المكتبة الإمدادية، ط الثانية، 1420 هـ].

٢١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي ، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1422 هـ].

٢٢. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم ، [دار المعرفة، بيروت، بدون].

٢٣. المواقف في علم الكلام للإيجي [دار عالم الكتب، بيروت، بدون].

٢٤. النهج السديد في تحرير أحاديث تيسير العزيز الحميد ، لجاسم الفهيد ، [دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، ط الأولى ، 1404 هـ].

٢٥. الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخر ، [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، 1420 هـ].

٢٦. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد ، [دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، 1433 هـ].

٢٧. تحرير أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد ، لفريج البهلال ، [دار الأثر ، الرياض ، ط الأولى ، 1415 هـ].

٢٨. تفسير ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون ، [مؤسسة قرطبة، ط الأولى، 1421 هـ].
٢٩. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1413 هـ].
٣٠. تفسير البغوي "معالم التنزيل" ، تحقيق: محمد النمر وآخرين، [دار طيبة، الرياض، ط الأولى، 1409 هـ].
٣١. تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، [دار الفكر، بيروت، 1399 هـ].
٣٢. تفسير السعدي المسمى تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، [مؤسسة الرسالة، ط الأولى، 1432 هـ].
٣٣. تفسير الفخر الرازي، [دار الفكر، ط الأولى، 1401 هـ].
٣٤. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) لمحمد رشيد رضا ، [الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م].
٣٥. تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد الطيب ، [مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط الأولى، 1417 هـ].
٣٦. تفسير القرآن للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: د.مصطفى مسلم، [مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، 1410 هـ].
٣٧. تفسير الماوردي "النكت والعيون" ، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود، [دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون].



٤٨. سنن الترمذى، تحقيق: د.إبراهيم عطوه ، [مكتبة مصطفى البابى]

٤٧. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة لاللبناني [مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى، 1412 هـ].

٤٦. روضة المحبين ونرفة المشتاقين، لابن القيم، [بدون].

٤٥. روضة الطالبين وعمدة المفتين للنورى، تحقيق: عادل أحمد و آخر، [دار عالم الكتب، طبعة خاصة، 1423 هـ].

٤٤. روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبعين المثانى لمحمود الألوسى ، [دار إحياء التراث، بيروت، ط الأولى، 1422 هـ].

٤٣. حاشية القونوى على تفسير البيضاوى، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1422 هـ].

٤٢. جامع البيان عن تأویل آی القرآن، لابن جریر الطبری، تحقيق: محمود شاکر، [مكتبة ابن تیمیة، القاهرة، بدون].

٤١. تیسیر العزیز الحمید، للشيخ سلیمان بن عبد الله، تحقيق: أسامه العتیبی، [دار الصمیعی، الرياض، ط الأولى، 1428 هـ].

٤٠. تهذیب التهذیب لابن حجر، [مؤسسة الرسالة، بدون].

٣٩. تقریب التهذیب، لابن حجر، [دار الرشید، سوریا، ط الثالثة، 1411 هـ].

٣٨. تفسیر النسفي، تحقيق: مروان الشعار، [دار النفائس، بيروت، 2005].

- الحلبي، مصر، ط الثانية، 1395 هـ].
٤٩. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، [دار الصميسي، الرياض، ط الأولى، 1417 هـ].
٥٠. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، [مؤسسة الرسالة، ط الثانية، 1402 هـ].
٥١. شرح العضد على مختصر المتهى لابن الحاجب [دار الكتب العلمية، ط الأولى، 1421 هـ].
٥٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حبْر المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ].
٥٣. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير، للشوکانی [دار الفكر، بيروت، بدون، ١٤٠٣ هـ].
٥٤. قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين الحربي، [دار القاسم، ط الأولى، ١٤١٧ هـ].
٥٥. كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، [مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤٢١ هـ].
٥٦. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، [دار البشائر، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٣ هـ].
٥٧. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن ابن قاسم [دار الوفاء، ط الثالثة، ١٤٢٦ هـ].
٥٨. مسنن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخر [مؤسسة



الرسالة، ط الأولى، 1416 هـ].

٥٩. المعجم الكبير للطبراني، ت: حدي السلفي، [ط الثانية، 1405 هـ].

٦٠. منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، [ط الأولى، 1406 هـ، بدون].

٦١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبـي، تحقيق: علي مـعوض، [دار الكتب العلمـية، بيـروـت، 1415 هـ].

فهرس الموضوعات

2	مُتَكَلِّمةٌ
4	مشكلة البحث:
5	حدود البحث:
6	أهمية البحث وأسباب اختياره:
6	إجراءات البحث:
8	خطة البحث:
10	مُتَهِيدٌ
10	عصمة الأنبياء عليهم السلام
12	عصمتهم في تبليغ الرسالة:
13	عصمتهم من الكفر والشرك بالله تعالى:
17	عصمتهم من الوقوع في الذنوب:
18	أقوال العلماء في عصمتهم من الذنوب
20	القول الراجح في هذه المسألة
24	الأحاديث الواردة في تفسير الآية
25	حديث سمرة بن جندب <small>رضي الله عنه</small>
29	حديث عبد الرحمن بن زيد
31	الآثار الواردة عن الصحابة <small>رضي الله عنهم</small>



الأثر الوارد عن سمرة بن جندب ﷺ	32
الأثار الوارد عن أبي بن كعب ﷺ	33
الأثار الواردة عن ابن عباس <small>رض</small>	36
الأثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم وحواء	47
الأثر الوارد عن مجاهد	48
الأثر الوارد عن سعيد بن جبير	50
الأثر الوارد عن عكرمة	52
الأثر الوارد عن قتادة	54
الأثر الوارد عن السدي	57
الأثر الوارد عن أبي مالك غزوان	60
الأثر الوارد عن ابن زيد	61
الأثار الواردة في تفسير الآية بـها سوى آدم وحواء	55
سياق الآية الكريمة وأثره في تفسيرها	66
بيان أهمية السياق وتفسير القرآن بالقرآن	68
اختلاف العلماء في قبول قراءة (شركـا)	71
ترجـح قبول قراءة (شرـكا) وبيان وجهـها	76
أقولـ العلماء في الوصلـ والفصلـ في الآية	79
اختلافـ العلماء في تحـديد موضعـ الفصلـ في الآية	80
تنوعـ الضـمـائـرـ في الآية	80

اختلف العلماء في عود ضمير المفرد.....	83
اختلف العلماء في عود ضمائر التثنية	85
اختلف العلماء في عود ضمير الجمع.....	89
أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة	91
تمهيد.....	92
القائلون بأن المراد بالأية الكريمة آدم وحواء	94
أدلة أصحاب هذا القول.....	100
القائلون بأن المراد بالأية الكريمة المشركون من قريش	103
أدلة أصحاب هذا القول.....	106
القائلون بأن المراد بالأية هو جنس بنى آدم	107
الاختلاف في المراد بأصل القصة.....	107
القائلون بأن القصة بكمالها في جنس بنى آدم.....	107
أدلة أصحاب هذا القول.....	110
القائلون بالاستطراد من الشخص إلى الجنس	114
أدلة أصحاب هذا القول.....	116
مناقشة دلالة السياق.....	118
مناقشة دلالة الأحاديث والآثار.....	119
ضعف الأحاديث الواردة في تفسير الآية الكريمة.....	120
ضعف الآثار الواردة عن الصحابة في تفسير الآية	121



الجواب عن أثر سمرة <small>رض</small> في التسمية.....	121
ضعف أكثر الآثار الواردة عن التابعين	121
نقد أصل القصة من جهة منها.....	122
الجواب عن أثري مجاهد وقتادة.....	123
مناقشة دلالة تنزيه الأنبياء عليهم السلام.....	126
القول الراجح في هذه المسألة.....	127
الخاتمة.....	129
الفهرس العامة	131
فهرس الآيات القرآنية.....	132
فهرس الأحاديث النبوية	135
فهرس الآثار.....	136
فهرس الرواة المترجم لهم	138
فهرس المصادر والمراجع.....	142
فهرس الموضوعات.....	149